السنة الثالثة | العدد (148) | 20 تموز 2014

سوريتنا

www.souriatnapress.net
souriatna@gmail.com

غزة
الجرح المؤبد

النازحون داخلياً ومعاناتهم مع التجاهل
في نقاط التجمّع والمخيمات في ريف إدلب

وظائف الجهات العامة فقط لذوي "الشهداء"

سياسة الباب المفتوح
التحدي الأكبر أمام الحكومة التركية

النازحون السوريون في دوميز بمحافظة دهوك:
مخيم ما بعد الخبز..

اليرموك يصاب بالتيفوئيد ويتظاهر من أجل غزة

مجلس الأمن الدولي يسمح بإدخال مساعدات إنسانية دون موافقة الحكومة السورية

■ ملف الإخبار من إعداد: زليخة سالم

بعد ثلاث سنوات من الأزمة الإنسانية الخانقة للسوريين، وإصدار قرارات غير ملزمة لم ينفذ منها شيء، ووصول أكثر من 85٪ من المساعدات إلى المناطق الموالية للنظام، سمح مجلس الأمن الدولي يوم الاثنين الماضي بإدخال مساعدات عبر أربعة معابر حدودية من تركيا والعراق والأردن.

القرار الذي جرى تعديل نصه من «يقرر مجلس الأمن» إلى «يؤكد مجلس الأمن على اتخاذ مزيد من التدابير في حالة عدم الالتزام» يقضي بإنشاء آلية مراقبة على مدى 180 يوما لتحميل قوافل المعونة في الدول المجاورة، التي ستبلغ السلطات السورية «بالطبيعة الإنسانية لهذه الشحنات الإغاثية»، ويسمح بتسليم المساعدات عبر الخطوط التي تشهد قتالاً.

ويسمح القرار رقم 2165 الذي صدر بالإجماع، بإيصال المساعدات إلى المحتاجين في سوريا باستخدام الطرق المباشرة دون قيد أو شرط، ولجميع المحتاجين وبدون تمييز، وتسليم المعونات عبر معبر اليعربية على الحدود العراقية والرمثا على الحدود مع الأردن وباب السلام وباب الهوا على الحدود مع تركيا، إلى مناطق يسيطر عليها المعارضون، علماً أن المعبرين التركيين يقودان إلى أراض يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية، الذي استولى على مساحات كبيرة من الأراضي في العراق وسورية خلال الشهر الماضي.

ويهدف القرار إلى إيصال المساعدات الإنسانية من خلال المعابر الحدودية الأربعة المحددة، إلى حوالي ثلاثة ملايين شخص لم يحصلوا على إمدادات غذائية آمنة، أو على الرعاية الصحية الأساسية، لعدة شهور.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في بيانه: إن الأمم المتحدة، ستشرع فوراً في وضع الآلية التي نص عليها، موضحاً أن هناك 10.8 مليون شخص على الأقل داخل سوريا في حاجة ماسة إلى المساعدة، ويتواجد حوالي نصف هؤلاء الناس في أماكن يصعب على الوكالات الإنسانية الوصول إليها.

ورحب الأمين العام بوجه خاص، بإشارة القرار إلى إيصال الإمدادات الطبية والجراحية، حيث كان يتم أخذها من قوافل المساعدات الإنسانية في انتهاك للقانون الإنساني الدولي، ودعا جميع الأطراف وأولئك الذين لديهم تأثير، إلى تمكين وصول المساعدات الإنسانية دون قيد أو شرط، ولجميع المحتاجين وبدون تمييز، وذلك عبر استخدام جميع الطرق المتاحة؛ ورفع الحصار المفروض بشكل غير قانوني، من قبل جميع الأطراف على المدنيين، ووضع حد لانتهاكات القانون الإنساني الدولي من جانب كل الأطراف، وإلى ضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني.

وأثنى الأمين العام على موظفي وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري، الذين قاموا بتسليم المساعدات الإنسانية لملايين الناس على مدى السنوات الثلاث الماضية، في ظل ظروف خطرة وصعبة، وفقدوا العديد من الزملاء أثناء أداء مهمتهم الإنسانية.

من جانبها قالت سفيرة لوكسمبورج في الأمم المتحدة سيلفي لوكاس: «لن تكون هناك حاجة إلى موافقة السلطات السورية بعد الآن».

واتهمت سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة سامانثا باور، الحكومة السورية باستغلال رفض دخول المساعدات «كسلاح آخر في ترسانتها القاسية والمدمرة ضد المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة».

وقال سفير روسيا بالأمم المتحدة فيتالي تشوركين: «لا يجوز توصيل المساعدات إلا بموجب المبادئ الإرشادية للأمم المتحدة للإغاثة الإنسانية، وهو ما يعني «ضرورة الالتزام الصارم بسيادة واستقلال وسلامة أراضي سوريا».

وكانت الأمم المتحدة قالت في نيسان الماضي: «لتوصيل المساعدات عبر الحدود دون موافقة الحكومة فإنه يجب صدور القرار وفقا للفصل السابع من ميثاق المنظمة الدولية، الذي يشمل منح مجلس الأمن سلطة فرض القرارات من خلال عقوبات اقتصادية أو بالقوة العسكرية».

وكررت روسيا حليفة النظام، أنها ستمنع صدور قرار بموجب الفصل السابع، واستخدمت مع الصين حق النقض، ما أدى للحيلولة دون صدور أربعة قرارات تهدد باتخاذ أي خطوة ضد حكومة النظام.

ونقلت رويترز عن دبلوماسيين طلبوا عدم الإفصاح عن هويتهم، قولهم إن مكتب الشؤون القانونية التابع للأمم المتحدة يعتقد أن القرار الصادر يوم الاثنين، قوي بما يكفي للسماح بعبور المساعدات الإنسانية من الأمم المتحدة، من دون موافقة دمشق، في حين أقر دبلوماسيون غربيون بأن القرار لم يكن على نفس القدر من طموح النص الأصلي، الذي طالب بإيصال شامل للمعونات.

وحذرت الحكومة السورية مجلس الأمن الشهر الماضي، من أن تسليم المساعدات عبر الحدود إلى مناطق يسيطر عليها معارضون، من دون موافقتها، يصل إلى حد اعتباره تعديا عليها.

وتحرك مجلس الأمن، لإقرار مسودة القرار الذي وضعته لوكسمبورج واستراليا والأردن، بعد فشل قراره السابق الصادر في شباط، في إدخال المساعدات الإنسانية إلى سورية.

توزيع المساعدات في أحد أحياء دمشق | حزيران 2014

أول حالة وفاة بالتيفوئيد في مخيم اليرموك بدمشق وعشرات الإصابات نتيجة شح المياه وانعدام الرعاية الصحية

أعلن ناشطون في مخيم اليرموك بدمشق وفاة شخص من بين العشرات المصابين بمرض الحمى التيفية "التيفوئيد" الذي انتشر بالمخيم نتيجة شح المياه واستخدام أي مياه تتوافر على قلتها للشرب، وانعدام الرعاية الطبية والأدوية والأطباء أو المختبرات الطبية، نتيجة استمرار الحصار للمخيم.

وناشدت مؤسسة جفرا السماح بإدخال المضادات اللازمة لهذا المرض، وتوفير إمكانية القيام بحملة تلقيح للأهالي وخاصة الأطفال منهم، وأفراد العائلة التي أصيب أحد أفرادها بهذا المرض.

كما أعلنت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني داخل مخيم اليرموك المحاصر، أن عدد الإصابات بمرض التيفوئيد داخل المخيم ارتفع إلى 105 حالات حتى الآن، وأن العدد بتزايد كبير، وأن المرض ينتشر بسرعة، في صفوف المدنيين المحاصرين داخل المخيم، بسبب النقص الحاد بالأدوية والخدمات الطبية، إضافة إلى الضعف في الصحة العامة للأهالي، بسبب نقص التغذية.

وناشد الدكتور جمال حماد، جميع المسؤولين من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والسوري، التدخل السريع لوقف هذا الانتشار، قبل أن يصيب جميع المحاصرين داخل المخيم.

وأوضحت الجمعية أن حالات التيفوئيد، تجاوزت المئة خلال الأربعين يوماً الماضية، وقد وُثقت مخبرياً داخل مخيم اليرموك، وأن هناك حالات سريرية بحاجة للمتابعة.

من جانبها أوضحت (مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية)، أن الأزمات الصحية تتفاقم في المخيم، نتيجة الحصار الذي يدخل عامه الثاني، وسط تأزم الوضع الإنساني فيه، مشيرة إلى أن الحصار الذي يفرضه الجيش النظامي ومجموعات من الجبهة الشعبية القيادة العامة من جهة، والقصف المتكرر عليه من جهة أخرى، يؤديان إلى دمار وتوقف جميع المشافي فيه عن العمل، حيث تعرض مشفيا الباسل وفايز حلاوة إلى القصف، ما أدى إلى توقفهما عن العمل بشكل كامل، في حين يعاني مشفى فلسطين نقصا حادا بالمواد والكوادر الطبية، إضافة إلى توقف التيار الكهربائي منذ أكثر من عام، وصعوبة تأمين المحروقات اللازمة لعمل المولدات الكهربائية.

ويذكر أنه ينتشر في المخيم مرض اليرقان وفقر الدم، المسؤولان عن وفاة بعض المدنيين في المخيم، خاصة من المسنين الذين لم تتحمل أجسامهم تلك الأمراض القابلة للشفاء، والتي حال الحصار والظروف المعيشية القاسية التي يعاني منها سكان المخيم، دون العلاج منها.

مخيمات جديدة للسوريين للإقامة الطويلة في إقليم كردستان العراق

افتتحت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الأسبوع الماضي، مخيماً جديداً يمكن للاجئين الإقامة فيه لفترة طويلة في إقليم كردستان بشمال العراق، لإيواء قسم من السوريين البالغ عددهم 225 ألف شخص سجلوا كلاجئين في العراق في العامين الأخيرين، وذلك بعد حركة النزوح المتنامية للعراقيين الهاربين من الحرب في بلادهم.

وأوضحت المفوضية أنها مستمرة في مساعدة آلاف اللاجئين السوريين الذين فروا إلى العراق هرباً من الحرب في سوريا، وأن سكان مخيم العبور في (عربت) بالسليمانية، والبالغ عددهم 3 آلاف شخص، سينتقلون إلى مخيم جديد في شمال شرق العراق، مجهز بمرافق أفضل بكثير من مرافق المخيم الحالي، ولا يبعد عنه سوى 10 دقائق بواسطة الحافلة، مشيرة إلى أنه على الرغم من أن غالبية اللاجئين الواصلين إلى العراق، قد عثروا على مساكن لهم، إلا أن عدد سكان المخيم الجديد يتوقع أن يبلغ 10 آلاف شخص.

وبحسب "كاهين إسماعيل" رئيس مكتب المفوضية في السليمانية، فإن المخيم صُمم في فترة كان فيها تدفق اللاجئين متواصلاً، ونعتقد أن المزيد من اللاجئين سيأتون إلى هنا لدى انتقالهم من المناطق الحضرية، أو من المحافظات الأخرى، أو ربما لدى انعدام إمكانية استئجار المنازل، ونتوقع بقاء اللاجئين هنا في المستقبل القريب، نظراً إلى عدم وجود حل سياسي في الأفق للأحداث في سورية.

في مخيم عربت الجديد تنتشر صفوف المآوي المصنوعة من المشمع الأبيض في حقل زراعي سابق، ويقوم كل منها على قاعدة من الإسمنت لتفادي فيضانها بالمياه، ولكل من العائلات حمامها الخاص ومطبخها ومرحاضها، وتتضمن التحسينات الأخرى في المخيم، غرفاً مسبقة الصنع وعازلة للحرارة لتتماشى مع درجات الحرارة المرتفعة في العراق، ومركزاً للشباب وسوبر ماركت.

4% فقط من السوريين يعتقدون أن داعش تمثلهم

أظهر استطلاع أجرته مجموعة (أوبنيون ريسيرش بيزنيس) البريطانية، ونشرت نتائجه الأسبوع الماضي، أن 4٪ فقط من السوريين يعتقدون أن تنظيم الدولة الإسلامية الذي يسيطر على مساحات كبيرة في سوريا والعراق، يمثل مصالحهم. وقال جوني هيلد، مدير (أوبنيون ريسيرش بيزنيس)، إن الاستطلاع يعطي نظرة عميقة وفريدة للرأي العام في سوريا، بأنهم لا يعتقدون أن الجماعات المتطرفة أفضل من يمثل مصالحهم.

وأضاف هيلد أن «فرقاً من المواطنين السوريين استطلعت آراء الناس»، موضحاً أن «الاستطلاع لم يجر بتكليف من جهة خاصة، بل هو مبادرة داخلية، نظرا لندرة أبحاث الرأي العام في سوريا».

وغطى الاستطلاع الذي أجرى لقاءات مع 1014 بالغاً، 14 محافظة سورية في مناطق تخضع للحكومة وجماعات معارضة مختلفة، بما في ذلك الرقة معقل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بينما لم يشمل دير الزور الخاضعة لسيطرة مقاتلي الدولة الإسلامية والقنيطرة التي تخضع أجزاء منها لسيطرة القوات الحكومية وأجزاء أخرى تحت سيطرة مقاتلي المعارضة.

وتتخصص (أوبنيون ريسيرش بيزنيس) في استطلاعات الرأي في مناطق الحروب والصراعات، وعملت من قبل مع حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة ومع الأمم المتحدة.

النازحون داخلياً ومعاناتهم مع التجاهل في نقاط التجمّع والمخيمات في ريف إدلب

تشابه كبير بين أوضاع مخيمات وتجمعات النازحين داخلياً من حيث المعاناة، وخاصة الأمراض الجلدية المنتشرة وقلة المياه والخبز والمواد الإغاثية والطبية الأخرى، يترافق هذا مع تأكيد مركز توثيق الانتهاكات في سورية من خلال تقرير يسلط الضوء على ظروف النازحين داخلياً من خلال جولات ميدانية إلى معظم نقاط التجمّع والمخيمات في ريف إدلب.

ومن المعروف مدى الإهمال في حق ملايين النازحين داخلياً في المحافظات السورية، مع تركيز الاهتمام الأكبر نحو معاناة اللاجئين في بلدان الجوار السوري، بعد بلوغ الأرقام وبحسب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ثلاثة ملايين لاجئ سوري في الخارج، لعدة أسباب لعلّ من أهمّها الوضع الأمني والتحديات الأمنية التي تواجه المنظمات الإغاثية أو الطبّية والعاملة في مجال دعم النازحين داخلياً، وقد انعكس ذلك على وضع ملايين النازحين داخلياً، وخاصة بعد توارد معلومات من عدة مصادر تفيد بسرقة قوات النظام للمساعدات الخاصّة للنازحين داخليا، كما حدث مؤخراً في محافظة الحسكة.

اعتمد تقرير مركز توثيق الانتهكات في منهجيته بشكل رئيسي، على العديد من الزيارات الميدانية التي قام بها أحد باحثي المركز (مصعب شبيب)، أن المخيمات في الريف الإدلبي تتوزع بين مخيمات نظامية، وتجمعات عشوائية منتشرة في العديد من مناطق ريف إدلب.

ومن حيث حالة المخيمات النظامية فهي عبارة عن مجموعة كبيرة جداً من المخيمات والتجمعات التي يقطن فيها النازحون داخلياً، وتقع على الطريق الواصل ما بين منطقتي الدانا وأطمة شمال محافظة حلب، وقبل الوصول إلى تجمّع مخيمات (أطمة)، حيث يتموضع على حافتي الطريق ما يقارب 64 مخيماً، ويبلغ عدد النازحين فيها أكثر من 68 ألف نازح معظمهم من أبناء وبنات ريف حماه الشمالي، وريف إدلب الشمالي والجنوبي، وجبل الزاوية وخان شيخون.

ومن هذه المخيمات: دار رعاية المسنّين، والمحبة، والإيثار، والشباب الخيري، والمدينة المنورة، والإباء، والوليد، والقرى المنكوبة، ودار رعاية الأيتام، ومخيم ريف حماه المنكوب. العديد من هذه المخيمات مصنوعة من عوازل «صاج» لا تمنع برد الشتاء ولا حرّ الصيف، ولكنّ النسبة العظمى من هذه المخيمات عبارة عن خيم.

مدير أحد المخيمات قال، إنّ هنالك أكثر من عشرين مخيماً غير مخدّم صحياً على الإطلاق، سواء عن طريق المستوصفات أو النقاط الطبّية، ولا يتم تقديم عدد الخدمات الطبية سوى في سبعة مخيمات فقط، وهي عبارة عن إسعافات أولية وخدمات طبّية بسيطة ولقاحات، وجميعها تقدّم بالمجّان، وأمّا بالنسبة للمساعدات التي تقدّم إلى هذه المخيمات، فهي غير نظامية وغير متواترة، حيث أنّ بعض المخيمات لا تصلها المساعدات كل ثلاثة أشهر، مع العلم أنّ فرص العمل تكاد تكون شبه معدومة في داخل المخيم عادةً، ما خلا بعض بائعي الخضار وبعض النازحين الذين يعملون في التهريب والأعمال غير النظامية.

عمر شعبان الإبراهيم المدير القائم على مخيم دار رعاية الأيتام، الذي يضمّ حصراً العائلات الأيتام سواء ممن استشهد منهم خلال الثورة أو ممن فقدوا معيلهم قبل بدء الثورة، قال: «يبلغ عدد الخيم 121 خيمة، تقطنها 137 عائلة، معظمهم من ريف حماه الشمالي، ويبلغ إجمالي عدد الأطفال في هذا المخيم 412 طفلاً، مقسمين إلى201 من الذكور و211 من الإناث، وهنالك 106 أطفال ممن هم في سنّ الرضاعة، أمّا العدد الكلي لسكان المخيم فهو 750 نازحاً، وهذا المخيم حديث التأسيس، تأسس بتاريخ 20 - 10 - 2013 وتقوم منظمة (أنقذوا الأطفال) الدولية المستقلة بكفالة المخيم بالكامل.

في هذا المخيم مدرسة لطلاب المرحلة الابتدائية (من الصف الأول حتى السادس)، ويبلغ عدد طلّابها251 طالباً، وتحتوي على تسعة معلمين، حيث يتمّ تدّريس المناهج التابعة للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وتتكّفل جمعية (عطاء الخير) بمصاريف التعليم والمدرسين لمدة ستة أشهر من رواتب وقرطاسية وحاجات أخرى، وبالإضافة إلى المدرسة الابتدائية هنالك أيضاً خيمة دعوية يتمّ تدريس مادة القرآن الكريم فيها من قبل عدة نسوة بشكل طوعي لمن يرغب من أطفال المخيم.

وأكدّ الإبراهيم أنّ المخيم يخلو من الإصابات بمرض اللشمانيا الجلدي أو أية أمراض جلدية أخرى، بينما هنالك ستة حالات إعاقة، خمسة منها جسدية والسادسة ذهنية، وهنالك أربع حالات لمصابين يعانون من مرض السكري وسبعة مرضى يعانون من مرض الضغط، وأدوية هذه الأمراض غير متوفرة على الإطلاق في مستوصَفي المخيم، اللذين تديرهما ممرضتان تعتمدان على كمية قليلة من الأدوية الإسعافية، ويتمّ معالجة الحالات الأخرى في مشفى الأورينت في أطمة، وأمّا الحالات المستعصية فيتمّ نقلها إلى المشافي التركية، ويفتقر المخيم إلى سيارة إسعاف.

وتتكفل منظمة (أنقذوا الأطفال) بتوفير مياه الشرب، ويتمّ توزيع الماء عبر صهريج كبير يبقى في المخيم لحين نفاد كمية الماء، وهنالك أيضاً مولدة كهرباء خاصّة بالمخيم باشتراك شهري قيمته 1500 ليرة سورية بمعدل عشر ساعات يومياً يدفعها النازح، وعدد المستفيدين من الكهرباء يبلغ ستين خيمة فقط، وتقوم منظمة (أي ها ها) بتقديم خمسين ربطة من الخبز يومياً، ما عدا يوم الجمعة، وتبلغ حصة كل (5) أشخاص ثلاثة أرغفة يومياً، حيث تقوم بعض العائلات بشراء ما تبقى من حاجتها من الخبز من قرية أطمة على الحدود التركية.

ويحتوي المخيم بالكامل فقط على ستة دورات للمياه ويتم حَفر حُفر -جور- فنّية لكل دورة مياه، حيث يتمّ تصريف المياه في العراء وهذا ما يؤدي إلى مشاكل أخرى منها انتشار الفئران والجرذان بشكل كبير، أما الأمر الجيد نسبيا، فهو أرضية المخيم، المفروشة بالرمل والحصى. وهنالك حملة كل ثلاثة أشهر لرشّ المخيم بالمبيدات من أجل القضاء على الحشرات المنتشرة في المخيم.

أما تجمّع مخيمات أطمة فهو عبارة عن عدد هائل من الخيم تمتدّ على مسافة شاسعة من الشريط الحدودي ما بين تركيا وسورية في قرية أطمة، ويبلغ عدد المخيمات النظامية فيها ثلاثا وعشرين، منها (الجزيرة والعربية والأورينت والزهور وأبو الليث والزيتون والمهاجرين والوسيم والإحسان والفداء والبيان والخليل)، وتحتوي هذه المخيمات على حوالي ستة آلاف خيمة تقريباً، ومستوصفين مركزيين لجميع المخيمات، وخمسة مدارس للتعليم هي (الحكمة وبناة المستقبل وأمّ القرى والجزيرة والتوحيد) وهذه المدارس في مجملها تقوم بتدريس المناهج المعتمدة من قبل الائتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة وتدعمها في الغالب منظمة (ARC)، وضمن هذا التجمّع هنالك فرن وحيد لا يغطي إلا مخيم الجزيرة، ومعظم النازحين في هذا التجمّع هم من مناطق ريف حماه وإدلب. منها الصحن وقسطون وكفر زيتا وكفر نبودة وحاس وكفر عويد والهبيط ودير سنبل وخان شيخون، والعديد من المناطق الأخرى، وأرضية معظم المخيمات هي ترابية بين أشجار الزيتون، وتنتشر العديد من الأمراض الجلدية في المخيم منها اللشمانيا والحصبة.

توجد في هذا المخيم مدرسة تضم الطلاب من الصف الأول الابتدائي حتى الصف السابع الإعدادي، ويتألف كادر المدرسة من ستة عشر مدّرساً ومستخدمة واحدة وحارسين، تدّرس فيها مناهج الائتلاف الوطني، أما الكتب والقرطاسية ورواتب المدرسين، فتتكفل بها جمعية (إيه آر سي)، وتضم المدرسة قسما خاصا لذوي الاحتياجات الخاصة، حيث أن كل سبعة منهم لهم مدّرس خاص، ويبلغ عددهم في المخيم 21 شخصاً، كما توجد دورة لمحو الأمية تقام في بناء يسمى المركز الثقافي، وقد وصل عدد النساء اللاتي سجّلن فيه إلى ستّ وعشرين امرأة، تشرف على تعليمهن معلمتان، وقد بلغ عدد الطلاب في المخيم بشكل إجمالي 500 تلميذ، مقسمين على كافة المراحل. مثلاً، عدد تلاميذ الصف الأول فقط 75 تلميذاً.

ويحتوي المخيم على مستوصف مكون من أربع غرف عامّة وغرفة خاصّة بالنساء، بالإضافة إلى صيدلية (هي للأسف غير مفعّلة)، وهنالك غرفة خاصة بمنظمة (أطباء بلا حدود)، التي تُعنى بتقديم اللقاحات إلى الأطفال، وتعنى أيضاً بتقديم الإحصائيات للأمراض الوبائية، وهنالك عدد من الأطبّاء المتطوعين يقومون بإجراء معاينات للنازحين لمدة يومين في الأسبوع، كما يوجد مخفر يتألف عناصره من بعض رجال المجلس العسكري التابع للجيش السوري الحرّ، ويبلغ تعداد عناصره عشرة عناصر، بالإضافة إلى رئيس المخفر، حيث يتولى عناصر المخفر تنظيم توزيع الإغاثة والماء ويتناوبون على الحراسة في المخيم ليلاً، أمّا الخلافات التي تنشب في المخيم بين النازحين أنفسهم، فيتمّ حلها بالتراضي وبإجماع كبار ووجهاء المخيم.

وتتكفل منظمة (Midical) بتوفير الماء الصالح للشرب للنازحين، حيث تقدّم 24 برميلاً من الماء لكل40 أسرة نازحة، وهنالك مشروع لبناء خزان في المخيم لكنّه لم ينجز بعد، أمّا بالنسبة للصرف الصحي في المخيم، فهنالك مرحاض واحد لكل عشرين شخصاً، وتوجد عشر مولدات في المخيم، والاشتراك الشهري هو 2000 ليرة سورية، وتتم التغذية بالكهرباء من الساعة الخامسة عصراً حتى الثانية عشرة ليلاً، ما عدا يومين تتم التغذية فيهما نهارا من أجل أعمال الغسيل.

بالنسبة للأحوال المعيشية، معظم شباب المخيم يحاولون العمل مع الهيئات والمنظمات غير الحكومية، الإغاثية منها والطبّية، وهنالك العديد أيضاً ممن يعملون في حمل ونقل المواد عبر معبر أطمة الحدودي.

وقال إبراهيم حجازي المشرف على العاملين في مخيم أطمة ويعمل مع منظمة (أطباء بلا

أحد مخيمات ريف إدلب | تشرين الثاني 2013

حدود)، إن مخيم الجزيرة يعاني وغيره من تجمعات مخيمات أطمة، من مرض الحصبة، حيث أنّه تمّ تسجيل إصابة أكثر من 30٪ من النازحين بهذا المرض في العام 2013، وإضافة إلى مرض الحصبة، هناك انتشار لمرض اللشمانيا الجلدي بنسبة قريبة من نسبة مرض الحصبة.

إضافة إلى وجود عشرات المخيمات «النظامية» في عموم محافظة إدلب، هنالك مئات من نقاط التجمّع العشوائية، أو ما اصطلح على تسميتها المخيمات العشوائية، والتي تحوي أيضاً مئات الآلاف من النازحين، القادمين من محافظات ومناطق مختلفة، على رأسها حمص وحماه وريف إدلب، وخلال عملية مسح لريف إدلب، تبيّن أنّ النسبة الساحقة من هذه المخيمات تتواجد في: معصران وجرجناز والحراكي وآفس وسراقب وطعوم وتفتناز وأبين وسلقين وكفرتخاريم وحارم وسرمدا والدانا ودير سنبل والرويحة وشنّان والبارة وبليون وكنصفرة، وجميع هذه التجمعات العشوائية اعتمدت على طرق عديدة للسكن. منهم من اعتمد على بعض الخيم العادية، ومنهم من فضّل العيش في أماكن عامّة مثل المدارس، ومنهم من اختار العيش بين الأماكن الأثرية القديمة، واللافت في تجمعات النزوح في ريف إدلب، أنّ هنالك مئات العائلات ممن يعيشون في كهوف بعضها يعود تاريخها إلى آلاف السنين، وبعضها تمّ حفره حديثاً، وذلك خوفاً من القصف والموت الذي ظلّ يلاحقهم حتى في الأماكن التي نزحوا إليها.

وتفتقر مخيمات جبل الزاوية، ومنها مخيم سرجيلا، إلى أية خدمات صحية من أي نوع كان، فهو لا يحتوي على نقطة طبّية أو سيارة إسعاف أو حتى على طبيب أو ممرض، حيث أنّ أقرب نقطة للعلاج تقع في قرية البارة، التي تبعد عن المخيم مسافة خمسة كيلومترات، وقد تمّ تسجيل أكثر من (30) حالة من مرض اللشمانيا الجلدي، وتتمّ أيضاً معالجتها في مستوصف قرية البارة، إضافة إلى حالات عديدة لأمراض جلدية أخرى، إضافة إلى انتشار مرض الإسهال، وبعض الأمراض التنفسية الأخرى، بسبب الرطوبة العالية في الكهوف، وهنالك عدة حالات لإعاقات ذهنية، وحالة واحدة من شلل الأطراف السفلية، وجميعها لا تتلقى أي دعم أو رعاية صحّية، إضافة إلى وجود أربعة أشخاص يعانون من مرض القلب، وثلاثة يعانون من الضغط وثلاثة من السكري، وجميعهم كما الآخرون محرومون من العناية الطبّية أو الصحّية.

في هذا المخيم تحديداً يوجد أكثر من مئة طفل ممن هم في سنّ التعليم، ولكنّ العدد الفعلي للأطفال الذين يذهبون إلى مدرسة كفرومة هم عشرة أطفال فقط، مع العلم أنّ المدرسة تبعد عن المخيم مسافة سبعة كيلومترات تقريباً، ويتمّ نقلهم بواسطة الدراجات النارية، ويضطرون في أحايين كثيرة إلى الذهاب سيراً على الأقدام، أمّا طبيعة المناهج التي يتمّ تدريسها هناك، فهي نفس مناهج النظام السوري.

ولم تدخل إلى المخيم، بحسب النازحين والأهالي، أي جمعية إغاثية من شهر كانون الأول 2013، حيث كانت هنالك منظمة بولندية اسمها (ABD) تتكفل بالعديد من الخدمات في المخيم، مثل توفير الماء، وكان هنالك أيضاً مشروع «غول»، وهي شركة إغاثية تُعنى بتقديم الدعم الإغاثي والمالي للنازحين داخلياً، بالإضافة إلى جمعية «بسمة أمل» التي كانت تمرّ على المخيم كل فترة، وعدة هيئات إغاثية سورية، أمّا بالنسبة للماء فيتمّ تقديم (24) برميل يومياً، فهنالك خمسة خزانات للمياه مصنوعة من الحديد من دون أيّة عوازل، وبالتالي فإنّها تصل إلى درجة عالية جداً في الصيف، وبالنسبة للخبز فهو غير متوفر أبداً في المخيم، حيث يتمّ تأمينه من الفرن المتواجد في قرية حاس، والذي يبعد عن المخيم مسافة (10) كيلومترات، وسعر الربطة 45 ليرة سورية، ويتمّ جلبه عن طريق الدراجات النارية، أمّا الكهرباء فهي غير متوفرة في المخيم على الإطلاق، ويعاني المخيم من انتشار كبير للأفاعي والعقارب التي تعيش بين الأحجار، وخاصة في فصل الصيف.

ويقوم بعض النازحين بجمع الأعشاب البريّة في المخيم، للاستخدام الطبّي والغذائي، حيث تباع بأسعار لا بأس بها، مثل الزعتر البري ونبتة الزوفة ونبتة العصلج، وبعض النازحين الآخرين يقومون بتربية المواشي، ويقومون ببيع منتجاتها، أمّا النسبة الساحقة من النازحين فهم عاطلون عن العمل بشكل كامل.

الوضع الأمني في المخيم صعب جداً، بخلاف المخيمات الموجودة في تجمّعات أطمة، فهذا المخيم يتعرض أحياناً لقصف قوات النظام، أمّا الخلافات والمشاكل الشخصية الأخرى، فيتمّ حلّها بالتراضي بين سكان المخيم ومن قبل الكبار والوجهاء، وفي أحيان أخرى يتم التوجه إلى مخفر كفرومة من أجل حل النزاعات بين النازحين.

وتتشابه أوضاع المخيمات العشوائية التي استعرضها التقرير، مثل مخيمات الخربة وشنشراح، وتلمنس، وبلدة كنصفرة، التي تشتهر بالكهوف المنتشرة في البلدة، حيث كان يهرب إليها المواطنون مع النازحين في حالات القصف التي كانت تشنّها قوات النظام، وتعتبر كنصفرة أقل بلدة تحتوي على نازحين، بسبب تعرضها عشرات المرات لقصف قوات النظام، ولكن ذلك لم يمنع من توافد النازحين إليها، وعيشهم في بيوت لأهالي البلدة، ممن تركوا منازلهم وذهبوا للعيش في المخيمات التركية، وفي بلدة كنصفرة، هنالك أكثر من (300) طالب، بما فيهم أبناء النازحين، محرومون من التعليم، وتحاول المنظمات الإغاثية تدارك هذه المشكلة، وبحسب الناشط عبد الرزاق الخليل فقد تمّ تسجيل عدة حالات لشلل الأطفال قبل بدء حملة التلقيح فيها.

تقع محافظة إدلب شمال سورية، وتشكّل بالإضافة إلى حلب بوابة سوريا الشمالية باتجاه تركيا وأوربّا، وتبلغ مساحتها 6100 كم2، يحدّها من الشمال لواء الإسكندرون (إقليم هاتاي) ومن الشرق محافظة حلب، ومن الغرب محافظة اللاذقية ومن الجنوب محافظة حماه، وهي تحتّل المرتبة الثامنة في سوريا بالنسبة للمساحة، ووفق آخر إحصاء رسمي تمّ إجراؤه، فقد كان عدد سكانها يبلغ حوالي المليون والنصف مليون نسمة، وهذا الرقم تغيّر كثيراً بعد اندلاع الثورة، فقد نزح مئات الآلاف من سكان المحافظة نفسها، ولكن بالمقابل نزح إليها أيضاً مئات الآلاف من محافظات أخرى، وخاصة إلى ريفها الشمالي، الذي يعجّ بعشرات مخيمات النزوح القريبة من الحدود التركية، النظامية منها والعشوائية، وتعدّ إدلب واحدة من بين المحافظات التي تعرّضت لهجمات شرسة من قبل قوات النظام، حيث وثق مركز التوثيق استشهاد أكثر من 10.200 شخص على يد قوات النظام، منهم أكثر من 7 آلاف مدني، قضوا بأشكال مختلفة من أنواع القتل، وقد أدّى ذلك إلى لجوء كثير من سكانها إلى المخيمات التركية، وفضّل مئات الآلاف الآخرين العيش في المخيمات الداخلية، جنباً إلى جنب مع نازحي المحافظات الأخرى، وعلى رأسها حماه وحمص.

المركزي يستعد لطرح عملة بحلة جديدة ومخاوف التضخم تحوم في الأفق

■ أنليل فارس - دمشق

كثر الحديث خلال الأيام الأخيرة، عن انعكاسات عزم مصرف سوريا المركزي، طرح ورقة نقدية جديدة في السوق، من فئة الخمسمئة ليرة سورية، بحلة جديدة ذات طابع روسي، على الاقتصاد السوري، في وقت سرت فيه إشاعة عن نية المصرف طرح ورقة نقدية من فئة الألفي ليرة.

واختلفت الآراء حول انعكاسات هذا الطرح على الاقتصاد السوري، بين محذر من رفع معدل التضخم الذي يقدره المتفائلون بـ 150٪ والمتشائمون بـ 200٪، وآخر مكرر مبررات المركزي على أنه عملية تبديل للعملةً وليس زيادة للكتلة النقدية.

وأتى إعلان حاكم المركزي، طرح ورقة نقدية جديدة من فئة 500 ليرة سورية، إصدار 2013 في التداول خلال الأيام القليلة القادمة، بينما تسري إشاعة نية المركزي طرح ورقة نقدية من فئة 2000 ليرة.

وكان حاكم المركزي قال إنه سيتم تداول الأوراق النقدية الجديدة بالتوازي مع الأوراق النقدية المتداولة حاليا، لفترة زمنية يحددها المصرف، ومن ثم يتم سحبها من التداول تدريجيا، لافتا إلى أن طرح الورقة النقدية الجديدة يأتي في إطار الإصدار الجديد، الذي بدأ به المركزي اعتبارا من منتصف 2010.

وقال ربيع، محلل اقتصادي، لـ"سوريتنا"، إن "المركزي إذا طرح ورقة الخمسمائة ليرة بتصميم جديد لن يكون له تأثير في رفع معدل التضخم أو زيادة قدرة المواطن الشرائية عبر زيادة الكتلة النقدية، كما يسوقه البعض، بشرط أن يلتزم المصرف المركزي بسحب العملة القديمة من ذات الفئة من التداول بشكل كامل".

وأضاف أن "المصرف المركزي سبق أن غيّر أوراقا نقدية من فئة الـ50 و100 و200 ليرة عام 2011، في حين سبق أن استبدل فئات الخمس ليرات والعشر ليرات بقطع نقدية حديدية، وأصدر فئة الـ25 ليرة أيضا كقطعة نقدية حديدية".

ولفت إلى أن "الليرة السورية تعاني من أسوأ أيامها، بعد فقدانها جزءا كبيرا من قيمتها الشرائية، وارتفاع معدل التضخم إلى نحو 200٪، في ظل توقف الإنتاج والصادرات، وقلة العرض لصالح الطلب، ما ساهم في انخفاض سعر صرف الليرة".

وتابع: "كل ما سبق يشكل ضغوطا على العملة السورية، في وقت لا تظهر فيه في الأفق أي حلول، ما يهدد بازدياد الوضع سوءا، لدرجة الانهيار، وخاصة إذا اختلفت السياسات الدولية، ولم يعد النظام قادرا على تأمين المساعدات التي يتلقاها من حلفائه، الأمر الذي يجب أن يتنبه له السوريون، إذ إن مستقبلهم في خطر، ويجب عليهم وقف القتال، والتوافق حول إدارة البلاد وبناء دولة القانون والمؤسسات".

وحذر ربيع من "أي إجراءات تؤدي إلى زيادة التضخم، في ظل تدهور حالة السوريين المعيشية، إضافة إلى التكلفة العالية التي ستتحملها الأجيال القادمة، للتخلص من سوء الوضع الاقتصادي، والديون الداخلية والخارجية".

يشار إلى أن العملة الجديدة، ستحتوي على تثقيب مجهري، إذا أمسكها الشخص وقام بتوجيهها على الضوء يجد فيها تثقيبا مجهريا أو تخريما، بالإضافة إلى جزء من الصورة الموجودة عليها لا يمكن تصويرها، وإن تم ذلك يظهر مشوشا، وميزات أخرى مثل الطباعة النافرة وميزات الألوان المتغيرة والحبر المتغير، بحسب حاكم المصرف المركزي.

من الجدير ذكره، أن طرح الورقة النقدية الجديدة للتداول، بحاجة إلى مرسوم خاص، وهذا يقتضي أن يقوم المركزي بطرح مشروع المرسوم أمام اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس وزراء النظام، للموافقة عليه، لتقترن توصية اللجنة بموافقة رئيس "مجلس الوزراء" ليرفع المرسوم بعدها إلى رئاسة الجمهورية لإصداره، حتى تكون الورقة النقدية الجديدة قيد التداول.

وظائف الجهات العامة فقط لذوي «الشهداء»

مع تزايد أعداد القتلى بين صفوف القوات النظامية، يبدو أن عبء توظيف ذويهم في الجهات العامة، والتي ألزم النظام نفسه بها كنوع من التعويض، قد ازداد، حيث طلب مجلس الوزراء من الجهات العامة عدم الإعلان عن مسابقات توظيف، والالتزام بمشروع توظيف ذوي الشهداء.

وحيث أفادت صحيفة "الوطن" المقربة من النظام، فإن رئاسة "مجلس الوزراء" وجهت تعميما للجهات العامة في الدولة، قالت فيه إنه "والتزاماً بواجب إيجاد فرص عمل لذوي الشهداء، وحرصاً على الاستفادة من فائض العمالة المتوفرة لدى الشركات المتعثرة أو المتوقفة عن العمل، فإنه يطلب من الجهات العامة كافةً، موافاة رئاسة مجلس الوزراء باحتياجات الوزارات والجهات التابعة لها، من العمالة المؤقتة، وفقاً للمؤهلات المطلوبة لدى تلك الجهات".

وأضاف التعميم أن رئاسة الوزراء ستقوم برفد الجهات العامة بالعمالة المطلوبة، ضمن إطار مشروع توظيف ذوي الشهداء، لافتة إلى أهمية الاستفادة من العمالة الفائضة، المتوفرة لدى الشركات المتعثرة أو المتوقفة عن العمل.

ورأى خالد، باحث اقتصادي في حديث لـ"سوريتنا"، أن "الحكومة تعاني من ضغوط كبيرة في الجانب الإنتاجي، والموظفون في مؤسساتها مكدسون جراء توقف العديد من المؤسسات والمديريات عن العمل جراء الأحداث التي تشهدها البلاد".

وتابع "إنها حملت نفسها أعباء إضافية عبر سياسات التوظيف التي انتهجتها خلال السنوات الثلاث الماضية، ففي حين كان القطاع العام يتقلص، كانت تحاول أن تمتص أكبر قدر من العاطلين عن العمل، وخاصة المهنيين وحاملي الشهادات الثانوية وما دون، في محاولة منها لإبعادهم عن الشارع المناوئ لها، وربطهم برغيف الخبز، الذي أعتقد أنه كان سببا هاما لما حدث في البلاد".

وبين أن "السوريين في مجملهم يفضلون العمل في القطاع العام، رغم انخفاض أجوره على القطاع الخاص، لما يؤمنه الأول من عامل أمان واستقرار، يغيب عن الثاني بسبب علاقات الفساد وعدم تطبيق القانون، فيكون العامل في القطاع الخاص عرضة إلى الفصل التعسفي دون أي ضامن لحقوقه، أو تأمين أو تعويض عن السنوات التي قضاها في خدمة مؤسسته".

ولفت إلى أن "الموظفين اليوم هم أسرى رغيف الخبز، الذي أتقن النظام فن اللعب فيه، وهم أشبه بالمحاصرين ولو كان بشكل آخر، فإن قدمت فروض الطاعة العمياء واستسلمت لإرادته، منحك فتات تمنع عنك الموت، وذلك لأن متوسط الأجر الشهري للموظف نحو 15 ألف ليرة، في حين يحتاج المواطن السوري ليحصل على احتياجاته الأساسية نحو 90 ألف ليرة شهريا".

وأضاف أن «النظام منذ عقود يستخدم التوظيف ضمن سياسة إفقار المجتمع، في ظل غياب الفرص البديلة وتطوير قطاع الإنتاج، فأتى العمل في القطاع العام، بديلا عن التنمية الحقيقية، وهذا واضح في المحافظات كافة ما عدا دمشق وحلب، على اعتبار أنهما مركز الرساميل السورية، أما في محافظات دير الزور أو اللاذقية أو السويداء، فقد غيب النظام عنها أي نوع من التنمية».

وتابع "ذلك تسبب في إنتاج عدة مشكلات كالبطالة المقنعة، والهدر والفساد والمحسوبية، وغيرها من سياسات النهب، ما أنهك القطاع العام، وأدى إلى تخسيره"

ورأى خالد أن "سوريا اليوم بحاجة إلى استنهاض قدرات شعبها، وزجها في معركة إنتاج كبرى، تكون بظل حكومة وطنية نظيفة اليد، وذلك يحتاج إلى إعادة هيكلة المؤسسات، ما يضمن العمل الفاعل بحسب الاختصاص، إضافة إلى تطوير الكوادر البشرية، بالتوازي مع مكافحة الفساد والهدر، المشروط بتفعيل رقابة المجتمع المدني والإعلام".

أطفال لاجئون أفقدتهم الحرب آبائهم

■ مها الخضور

عائلة سورية في الأردن فقدت معيلها

حسب تقرير صادر عن المفوضية العليا للاجئين بعنوان " مستقبل أطفال سوريا اللاجئين" فإن حوالي 70000 عائلة سورية في لبنان والأردن قد فقدت الأب او الأم على الأقل وأكثر من 3700 طفل قد نزح إلى البلدين المذكورين ولم يصحبه أحد. وخلال ستة أشهر فقط قدم 741 طفلا إلى مشافي لبنان للعلاج من جراحهم وجميعهم فقدوا أبويهم بسبب الحرب. لا شك أن هذه الأرقام صادمة جداً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن هناك الآلاف من الأطفال السوريين الذين يتمتهم الحرب القذرة وألقت بهم في أصقاع الأرض ولم يجدوا من يسجلهم في سجلات المفوضية أو يضمد جراحهم التي لن تندمل مدى الحياة.

لقد أسفر الصراع الدموي في البلاد عن تفكك كبير جداً في العائلات السورية، حيث نزحت مجتمعات بأكملها وتفرقت أعداد ضخمة داخل سوريا وخارجها. ولم يعد خافياً على أي إنسان أن أكثر من 2،5 مليون سوري أصبحوا لاجئين في دول أخرى من العالم. وعندما تقرأ التقارير التي أجمعت على أن حوالي 52٪ من اللاجئين هم من الأطفال يمكنك أن تتخيل عدد الأطفال الذين اضطروا للنزوح غير مصحوبين بذويهم إما بسبب الاعتقال أو الوفاة. يسطر هؤلاء الأطفال صفحة جديدة من مأساة شعب شرده الخوف من الموت والتعذيب والذل ليلقي به على أرصفة المدن الغريبة وفي حدائقها يأكل ما يرميه إليه بعض المارة ويلتحف السماء ليلاً ويحلم بوطن كان.

بعد قدومي مع عائلتي إلى تركيا بأيام قليلة كنت أغبط نفسي كل يوم أني استطعت الخروج بأطفالي سالمين من رصاصة قناص أو قذيفة هاون. ولم تمر بضعة أيام حتى اكتشفت أن ليس كل من فر من الحرب يمكن اعتباره من الناجين. فقد رأيت الأطفال يتسولون نهاراً وينامون على الأرصفة في مدينة اسكندرون. ولربما لخصت قصة أحمد بعض معاناة الكثيرين. خرج هذا الطفل برفقة والدته وإخوته الثلاثة بعد مقتل الأب في دمشق وشاء القدر أن يصلوا مع جموع الزاحفين نحو الشمال إلى تركيا. وهنا استجمعت الأم قواها وقررت أن تسافر بأولادها إلى بلد أوروبي وبالفعل قدمت كل ما تملكه وكل ما استطاعت استدانته من أقربائها بين يدي أحد المهربين ولكن المبلغ لم يكن كافياً للجميع فكان عليها ترك أحد أفراد العائلة هنا. وبعد تفكير عميق قررت الذهاب لإنقاذ ثلاثة أبناء وتركت أحمد لدى بعض الأصدقاء ريثما تستطيع لم شمله. لكن القدر لم يكن بصف الصغير فالأصدقاء سافروا بدورهم ليترك الصبي ذي الثلاث عشرة سنة بلا مأوى أو نقود. وعندما سألته عن والدته سحب قبعته التي كان يرتديها محاولاً إخفاء عينيه ثم أجاب: "لا أعرف أين هي وإخوتي الآن.. حتى أني لست متأكداً إن كانوا لا يزالون أحياء أم لا..اشتقت إليهم كثيراً حتى أني لم أعد أفكر بمقتل أبي وإنما بهم فقط".

في المنافي ينشأ عشرات الآلاف من الأطفال السوريين دون آبائهم ولا يجدون من يقدم لهم أية رعاية. فهم لا يفكرون بالمدارس ولا يحلمون باللعب كباقي أبناء جيلهم، وإنما اضمحلت أحلامهم لتصبح بيتا يأويهم وشخصا يمد لهم يد العون وعندما يطمعون لربما تجرأوا على الحلم بعودة ذويهم. إنهم يلخصون عارنا نحن البشر أينما كنا، ويدفعون بنا للتفكير ملياً بالمجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية والمعارضة السورية. فهل يعقل أن تغص فنادق ومقاهي مدينة عنتاب يوميا بمئات المؤتمرات والاجتماعات وورشات العمل التي تقيمها المعارضة السورية مستفيدة من الأموال التي تقدمها الجهات المانحة على أنها مساعدات للشعب السوري، وعلى مقربة شديدة من تلك الفنادق والمقاهي يتكوم فقراء السوريين وضعفائهم بالمئات؟

ثلاثة أطفال إخوة أكبرهم لم يبلغ الرابعة عشرة، يعيشون في إحدى حدائق عنتاب، يتسولون لقمة عيشهم. يمر بهم الكثيرين من نشطاء الثورة وقد يلقون إليهم بقطعة نقود أحياناً. سألت يامن الأخ الأكبر عن رأيه بالسوريين الذين يراهم في الحديقة فاكتفى بنظرة لوم رداً على سؤالي، وعندما سألته عن عائلته أجاب: "كان لنا بيت جميل في مدينة حلب وكان أبي يعمل نجاراً، وكانت أمي جميلة جداً وحنونة ولكنهما توفيا بسبب القصف على حينا، بعدها جئنا إلى تركيا مع جيران ولكننا افترقنا عند الحدود التركية ولم نعرف أين ذهبوا." إن هؤلاء الأطفال ليسوا سوى عينة من حالة التشرد التي يعيشها عدد كبير من الأطفال السوريين. يحملون في قلوبهم الصغيرة مأساة شعب وحكايات لم تحكها لهم أمهاتهم يوماً. وعندما سألت يامن عن أخويه أجاب بكل فخر: "أنا أحاول حمايتهما" ثم شعرت بخوف الصبي من مستقبل لربما يكون أشد قسوة مما رأى حين قال: "أصبحنا بمفردنا فجأة، لن أسامح نفسي أبداً إن حدث لهما أي مكروه".

وعلى الرغم من استمرار ارتكاب الفظائع الوحشية في سوريا بشكل يومي بل وفي كل لحظة، إلا أن المجتمع الدولي لا ينتبه إلا عند الحديث عن أسلحة كيماوية أو لربما تحدث طويلاً عن شحنة مساعدات غذائية. إن سوريا تحتاج من المجتمع الدولي، إلى جانب الإسراع في تقديم المساعدات الإنسانية وإحلال السلام كأولوية أن يتذكر إنسانية هؤلاء السوريين من ضحايا الاعتداءات الوحشية عليهم حتى ولو بدا من الصعب تمييز صورهم بوضوح في ظل ما نسجه دخان الحرب من ضباب كثيف بات أشبه بالكفن. إلى متى سيبقى العالم المتمدن يغض الطرف عن قضايا السوريين.. ثم يستمر في ادّعاء مدنيته!.

مخيم اليرموك | تموز 2014

اليرموك يصاب بالتيفوئيد ويتظاهر من أجل غزة

■ عامر محمد - دمشق

«للّه والأكناف» هذا هو آخر شعار رفعه الفلسطينيون في مخيم اليرموك بجنوب العاصمة دمشق، تحية لكتائب أكناف بيت المقدس التي قالت إنها نجحت في طرد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام من المخيم، بعد ليلة شهدت أعنف الاشتباكات في داخل اليرموك يوم الخميس الماضي السابع عشر من تموز، كتائب أكناف بيت المقدس التي تضم عناصر فلسطينية فقط، والتي وقعت على اتفاق تحييد المخيم الذي لم ينفذ بعد، قالت إنها قامت بفتح معركة على الدولة الإسلامية بعد أن قضى « أبو الخير الخطيب» برصاص مسلحي التنظيم أمام جامع فلسطين، الأكتاف لم تعلن ما إذا كان الخطيب ضمن معركة أم لا حين مصرعه، فيما اتهمها آخرون بأنها قامت بذلك إرضاء للجبهة الإسلامية التي يقودها زهران علوش والذي كان قد أعلن بدوره معركة ضد تنظيم الدولة قبل حوالي الأسبوعين من الآن.

قبل المعركة التي لا يُظن أنها حسمت رغم أن تنظيم الدولة غادر محاور المخيم بالفعل، كان اليرموك ولا يزال ينتظر تطبيق اتفاقه الخاص بتحييده وفتح معابره وإطلاق سراح معتقليه، الأمر متوقف اليوم بحسب ناشطين في داخله وخارجه، على تطبيق البند الأخير والخاص بقيام ستين عنصراً من أي تشكيل كانوا بتسليم أنفسهم لفرع فلسطين، لكن الخوف من الاعتقال وعدم الثقة بالنظام يجعل تطبيق هذا البند يتأخر حتى الآن، ففيما أقدم أكثر من نصف العدد على الخطوة، لا يزال من الصعب إقناع النصف الآخر بالقيام بالخطوة التي قد تكون انتحارية في نظر الكثيرين، فيما نجح ناشطون بإقناع خمسة شبان أثناء إدخال المساعدات إلى المخيم بتسليم أنفسهم وفق ضمانات قالوا إنهم تلقوها من الفرع سيء الصيت.

بالمقارنة بين رئيس الفرع القديم سهيل رمضان ورئيسه الجديد ياسين ضاحي، يعتبر من تحدثوا لسوريتنا أن الأخير بمثابة ملاك بالنسبة للأول، فيما لا يرى الفلسطينيون المعنيون مباشرة بشؤون اليرموك وأحداثه المأساوية خلال عامين من الآن سهيل رمضان سوى عميلاً حتمياً للموساد، من خلال إصراره على تدمير المخيم وحصاره.

في الثامن من تموز بدأت إسرائيل بشن حرب جديدة على قطاع غزة، صدى المعركة وصل إلى اليرموك في ذات الوقت التي بدأ فيه ناشطون وأطباء يحذرون من ظهور أمراض مزمنة في داخل اليرموك كالتيفوئيد، حيث أعلن الهلال الأحمر الفلسطيني أن عدد الحالات المصابة بحمى التيفوئيد في مخيم اليرموك قد تجاوز المئة حالة موثقين مخبرياً خلال أربعين يوماً، مشيراً إلى حالات سريرية تحتاج إلى المتابعة، فيما وردت أنباء عن انتشار الحمى المالطية واليرقان كذلك، ومع هذا خرج الفلسطيني في مظاهرات يؤكد فيها تضامنه مع غزة التي تشاركه الموت والحصار، وتبادل الفلسطينيون في اليرموك وغزة الرسائل عبر مواقع التواصل الاجتماعي وحمّلوا الصور التي يرفعون فيها اللافتات التي تشد أزر بعضهم بعضا.

الحرب على غزة، أدخلت النظام في حرج جديد لا يحتاجه الآن، فالمقاومة الفلسطينية التي تقودها حركة حماس في غزة جعلت دمشق التي طالما هاجمت حماس طوال ثلاث سنوات ماضية واتهمتها بالتحريض ضدها وحفر الأنفاق على أراضيها لمساعدة مقاتلي المعارضة، تقف حائرة، فمع اللحظة المناسبة لإعادة الاستثمار في القضية الفلسطينية لم تستطع دمشق أن تعلن موقفاً واضحاً وداعماً لغزة، زاد من حرجها أن من يوصفون بالمواليين الأشداء للنظام أظهروا شماتة تصل إلى حد التشفي الشديد بالقصف الإسرائيلي على القطاع، لكن دمشق قررت في النهاية ومع اليوم الثاني للهجوم الإسرائيلي فتح قنواتها الإعلامية لتغطية الحرب مستبدلة اسم حركة المقاومة الإسلامية حماس بمصلح أكثر راحة لها وهو الفصائل الفلسطينية المقاومة، بالنسبة للشماتة والتشفي والفرح بالهجوم على غزة حاول الأسد في خطابه بعد أن أدلى بالقسم لولاية ثالثة أن يمنع التشفي ويخاطب غزة ويستثمر فيه.

سريعاً انبرى محللو النظام وصحفيوه لإيجاد الحلول اللفظية، فسارعت صحيفة البناء اللبنانية لنشر أخبار تقول إن الصواريخ التي تستخدمها حماس لضرب إسرائيل هي صواريخ صنعت في سوريا، الجملة رددها محللو النظام وتبنوها وأصبحت عرفاً لا يقبل النقاش بالنسبة لهم، لكن النظام لا يرهق نفسه بالتفسير كيف أوصل الصواريخ لقطاع غزة ولحماس تحديداً، فيما كان يهاجمها ويلاحق عناصرها في أماكن سيطرته بدمشق.

لا يقوى السوري اليوم على التعاطف مع غزة كمان كان في عدوان ألفين وثمانية، كما أنه لم يكن يمتلك أي قوة ليتضامن بما يكفي من التضامن مع الفلسطيني في المخيمات السورية ومنها اليرموك، الذي عرف أكثر حالات الموت جوعاً في سوريا، كان آخرها ما كشفه ناشطون عن جثة لامرأة قضت مرضاً وجوعاً منذ ثلاثة أشهر في منزلها، إذ تترك غزة في أكثر حروبها وحدة اليوم من كل من كان يتضامن معها ولو بمتابعة أخبارها على الأقل، وفي سوريا كما في مصر هناك من يطرب لأخبار موت أطفالها ويدعو للمزيد منه.

يلخص أهالي اليرموك مطالبهم اليوم بعدد من النقاط التي لا يملون من ذكرها، فيما وحدها الأرقام تتبدل مع كل بيان جديد، فيركزون على:

الإسراع في تطبيق الاتفاق وتقديم التسهيلات لنجاح مبادرة حياد مخيم اليرموك بعد أربعة عشر شهرا على الحصار، وأكثر من مئة وخمسين شهيدا من الجوع والجفاف، فيما يقولون إن تسعين في المئة من أهالي اليرموك باتوا مشردين ولاجئين بمناطق مختلفة داخل سوريا وخارجها، ويقدرون أن ستين في المئة من البنية التحتية مدمرة بشكل كامل، مع مرور عام كامل على قطع الكهرباء عنهم، فيما تمكن ثلاثون بالمئة فقط من تأمين بدائل للطاقة، بقي سبعون في المئة يعيشون دون كهرباء في منازلهم.

مخيم ما بعد الخبز

■ إعداد: دلاور

"ظننت أنني في شارع الحميدية". كلمات قالها طفل في السابعة لوالده، عند مشاهدة العائدين عصراً إلى مخيم (دوميز)، بمحافظة دهوك.. شباب وفتيات قادمون من أعمالهم المختلفة، من البناء إلى العمل في المطاعم والفنادق.. إلخ. هي أعمال تجعل عدداً غير قليل من النازحين، يؤمّنون خبز يومهم، وتكاد تنعدم حاجتهم للمساعدات التي تقدمها المنظمات الإغاثية، وفقا لهوزان، الذي يعمل في مجال التكييف والتبريد.

يقول محدثنا: "يكتظ المخيم بمن يحتاج مساعدات عاجلة.. لكنّ قسماً كبيراً من العائلات التي بين أفرادها من يمكنه العمل، باتت تؤمن مستلزمات العيش الكريم لنفسها بيدها".

مليون دولار شهريا يرسلها النازحون

يؤكد فرهاد، وهو من العاملين في مجال تحويل الأموال، أنه يتم تحويل قرابة مليون دولار شهرياً، عن طريق عشر مكاتب تحويل أموال، تم افتتاحها في المخيم في الأشهر الأخيرة. "النازحون في دهوك يقومون بإرسال الأموال إلى أهلهم"، يتابع فرهاد صاحب محل تحويل الأموال حديثه: "كل نازح يعمل هنا، يمنع عائلة من النزوح، كونه يقوم بإرسال المال لهم نظرا لغلاء المعيشة في قامشلو والمدن الأخرى".

يشير فرهاد كذلك، إلى توفير المخيم السكنَ والمواد التموينية والكهرباء والمياه، رغم قلة توفر الأخيرة، لافتاً إلى أن "النازح العامل بإمكانه توفير معظم ما يجنيه آخر الشهر".

(كاوى) مثلاً، وهو شاب من سكان المخيم، يحوّل ما بين 400 إلى 500 دولار شهرياً إلى أهله في قامشلو، ويقول إنه سيعمل ليل نهارَ، حتى يتمكنوا من البقاء في مدينتهم.

نادي رياضي في المخيم

يمارس اكثر من ستين لاعبا هاويا، تمارينهم الرياضية في "نادي كوردستان"، وهو عبارة عن غرفة واسعة وغرفة تغيير ملابس.

يقوم بتمويل مستلزمات النادي الرياضيون أنفسهم، فغالبيتهم أيضاً يعملون بأجور يومية، وفقا لما يقوله (إبراهيم عبدي) مدرب الكاراتيه في النادي.

وأعرب (عبدي) عن أمله في إمكانية مشاركة لاعبي النادي في مسابقات إقليم كوردستان، موضحا أنه واثق من قدرتهم على تحقيق إنجازات في حال سُمِحَ لهم المشاركة.

عبدي كان مدربا أيضاً في سوريا، إلى جانب عديد الرياضيين الذين افتتحوا النادي قبل ستة أشهر، حتى يحافظوا على مهاراتهم، ولا يحول نزوحهم أمام احترافهم الرياضة.

أعراس التغريبة الكوردية

يقارن (نوزاد) عازف الأورغ، بين الأعراس في القامشلي، والأعراس في المخيم، الذي يحوي صالتي أعراس، ولا يجد على ما يرى، اختلافا كبيرا بين الطقسين.

"عدد حضور العرس الواحد، كان في قامشلو بين 600 و1000 شخص، بطبيعة الحال أعراس المخيم باتت أقل، نتيجة النزوح وتشرذم العائلات بين باقية في البلاد ونازحين إلى أماكن متفرقة ومتباعدة في أحيان كثيرة".

ويجد (نوزاد) أنهم الآن باتوا أحرار في عزف وغناء أغانيهم القومية الكوردية، والتي كانت قبل الثورة تودي ببعض الفنانين إلى الاعتقال، أما الآن فهم يغنون بلغتهم ما يشاؤونه من أغانٍ.

يبقى الفارق الوحيد وفقا لـ(نوزاد) هو أن "الفرح اختلف، والاحتفال الباهت الذي يخبروننني أنه بات سمة الأعراس في مدن وقرى كردستان سوريا، هو نتيجة مباشرة لمصير النزوح، الذي نال أغلب العائلات نصيب كبير منه للأسف".

فن الخيمة

أقيمت معارض عديدة في المخيم وخارجه، لفنانين وصلوا إلى هنا كل بطريقة ما. اجتمع أكثر من اثني عشر رساما منهم، لتشكيل (مجموعة روح افا للفنون الجميلة).

تتحدث (نارين حسين)، وهي إحدى عضوات المجموعة، عن ظروف العمل الفني في سوريا وفي المخيم اليوم، لتجد أن "الإبداع الذي لا يعرف جغرافياً، يرتطم أحياناً بصخور السياسة"، وتتابع: "في سوريا لم نستطع تقديم أي عمل فني لقضيتنا. بالكاد كنا نستطيع القول: أنا فنان كردي!".

تجد (نارين) في المخيم اليوم، حرية في العمل والإبداع، رغم الظروف التي تحيط بها. "هنا، من الصعوبة جدا إنجاز أي عمل فني، حيث أنني أعيش في خيمة مع عائلتي، وهناك معاناة كبيرة من حيث توفر المكان والأدوات".

(نارين) كما رفاقها في مجموعة روج افا للرسم، همهم هو تصوير معاناة النازحين، آملين بحسب الصبية الكوردية، أن يساهم ذلك في لفت الأنظار إلى ضرورة تحسين ظروف اللاجئين.

احتفالات في المخيم

عطفاً على ذلك كله، أقام مركز الثقافة والفنون في محافظة دهوك، أسبوعاً ثقافياً فنياً في المخيم، شاركت فيه فرق فلكورية وفنانون وشعراء وباحثون من كورد سوريا، ومن أبناء إقليم كوردستان العراق.

يجد (عيسى)، وهو أحد الفنانين السوريين المشاركين، أن هكذا نشاطات تقام كل فترة في المخيم، وتساعد في رسم ابتسامة على وجه النازح. ابتسامة يجدها عيسى "مطلوبة وضرورية، وإن كانت مؤقتة..".

وتعمل هذه النشاطات، بحسب (عيسى)، على ترسيخ العلاقات الاجتماعية بين النازحين وأهالي اقليم كوردستان العراق.

مخيم ما قبل الخبز

يؤكد جميع من تحدثنا معهم، أن المخيم يمتلئ بالحالات الإنسانية الصعبة، ولكنهم يجدون في كل لحظة من واقعهم المر، أن الحياة لا تتوقف، وعليهم تحدي الظروف لتطوير مواهبهم، علهم يعودون يوماً، ويضعون إبداعاتهم في خدمة بلادهم، وهذه رغبة غالبية من رصدنا نشاطاتهم.

يسكن مخيم دوميز بمحافظة دهوك في إقليم كوردستان العراق، 54 ألف نازح، وفقاً لآخر إحصائيات إدارة المخيم، ليشكل بذلك أكبر مخيمات إقليم كوردستان العراق، للاجئين السوريين.

الصور خاص سوريتنا من مخيم دوميز

سياسة الباب المفتوح
التحدي الأكبر أمام الحكومة التركية

■ مهند النادر

بدأ دخول السوريين إلى تركيا هرباً من بطش النظام منذ منتصف نيسان 2011 وحسب إحصاءات الحكومة التركية استقبلت تركيا حوالي 175000 لاجئ سوري لغاية بداية العام 2013 مسجلين رسميا في سجلاتها، وقد تجاوز عدد اللاجئين المليون ومئة ألف لاجئ سوري منذ أكثر من شهر وفق تصريحات المسؤولين الأتراك مع توقع الخبراء تضاعف هذا الرقم في نهاية العام الحالي.

يقدر عدد اللاجئين المقيمين في المخيمات التركية البالغ عددها (22 مخيم) والتي أنشأتها الحكومة التركية بحوالي 250000 لاجئ، أما الباقي فيعيشون خارج المخيمات في المدن والبلدات التركية خاصة القريبة من الشريط الحدودي مع سوريا، واستجابت الحكومة التركية من خلال إدارة الكوارث والطوارئ التركية (AFAD) التابعة لرئاسة مجلس الوزراء لتلبية حاجات اللاجئين بكل سخاء. فقد قدمت لهم الملاذ الآمن والضيافة على الأراضي التركية، ولكن ومع استمرار الصراع في سوريا وعدم وجود حل في الأفق للأزمة السورية قد نتساءل نحن اللاجئون عن حدود كلمة "ضيافة" التي قدمها لنا الإخوة في تركيا. ونحن نعرف تمام المعرفة أن التدهور المستمر للوضع في سوريا يسبب ضغوطا كبيرة على الحكومة التركية في موضوع قدرتها على إدارة شؤون اللاجئين، فضلاً عن قدرتها على ضمان استمرار تدفق المساعدات الإنسانية إلى سوريا.

مع بداية تدفق اللاجئين سمحت تركيا للسوريين الحائزين على جوازات سفر بدخول أراضيها مثلما كانت الأمور قبل الأزمة السورية، أما أولئك الذين لا يمتلكون جوازات سفر أو وثائق إثبات الشخصية الأخرى فقد تم نقلهم إلى مخيمات اللجوء المؤقتة، وبسبب تدفق الأعداد المتزايدة من اللاجئين الفارين من العنف في شمال سوريا وبسبب قيام الحكومة التركية بإغلاق المعابر الرسمية، أصبح هناك مناطق عبور غير رسمية يعبر منها القادمين الجدد الذين لم يدخلوا المخيمات التركية بل انتشروا في المناطق السكنية التركية.

إن تواجد هذا العدد الكبير من اللاجئين السوريين في مناطق الحدود، يتطلب توفير الرعاية الصحية اللازمة وغيرها من الخدمات حيث تحاول الحكومة التركية تأمينها ضمن سياستها في تأمين الحماية المؤقتة للاجئين السوريين. حيث يتم التعامل مع الجرحى والمرضى الموجودين على الحدود بنقلهم للعلاج ضمن المشافي التركية بغض النظر عن كونهم مدنيين أم عسكريين أصيبوا في القتال الدائر فتقوم سيارات الإسعاف التركية بنقلهم من الحدود إلى المستشفيات المحلية لتلقي العلاج اللازم ومن ثم يؤخذون إلى منازل آمنة لحمايتهم إلى أن يتعافوا بشكل كامل وهناك من يقول إن حكومات أجنبية هي من تدفع نفقات علاج الجرحى العسكريين.

من الملاحظ أنه لم يتم تقديم بحث دقيق لأوضاع اللاجئين في منطقة الحدود في حين أن كلاً من المفوضية العامة لشؤون اللاجئين والحكومة التركية والمنظمات المدنية والأهلية جميعها ركزت اهتمامها على الوصول على المخيمات فقط وبالتالي نرى حالة من العجز لدى المهتمين بشؤون اللاجئين السوريين في تركيا حيث ينتشر عدد كبير منهم قرب الحدود أو ضمن المدن التركية دون تلقي أي مساعدة من أي نوع كان أو تأمين لأي من الحقوق المنصوص عليها في مبادئ الأمم المتحدة والخاصة باللاجئين في أي مكان في العالم.

سوريون على معبر باب السلامة الحدودي مع تركيا

إن وزارة الكوارث والطوارئ التركية (AFAD) هي المسؤول الأول عن قضايا اللاجئين السوريين في تركيا، في حين إن وزارة الداخلية تهتم بتسجيل اللاجئين في المخيمات وقد منحتهم بطاقات هوية. أما بالنسبة لحماية اللاجئين فقد اعتمدت الحكومة التركية كثيراً على الاستعانة بجهات خارجية كشركات الأمن الخاصة المعنية بالمسائل الأمنية اليومية داخل المخيمات. من المؤكد أن أوضاع اللاجئين مستقرة داخل المخيمات أمنياً ولكن لا بد لنا من ذكر أن تلك المخيمات في الغالب مغلقة على من فيها حيث يسمح للمفوضية وبعض المنظمات غير الحكومية بالدخول إليها لتقديم الخدمات ولكن أغلبها لا يسمح للغرباء بدخول المخيم ويعتبر أكثر تشدداً من قوانين المخيمات في البلدان الأخرى. فإن أردت الدخول إلى أحدها لإجراء مقابلة أو تحقيق مثلاً يلزمك الكثير من الموافقات قبل الدخول ويقول المسؤولين أن هذه الإجراءات والصعوبات تهدف إلى حماية اللاجئين والحفاظ على كرامتهم.

تقوم الجهات المختصة بتوفير المدارس للطلاب السوريين داخل المخيمات وفي جميع المستويات إلا أن مسألة الاعتراف بالشهادة الثانوية ما زالت المشكلة الأساسية حيث لم يتم الاعتراف رسمياً بالشهادة السورية الممنوحة عبر الحكومة السورية المؤقتة إلا من قبل الحكومة التركية. ويشكل هذا الموضوع هاجساً ومصدراً لقلق الآباء والأمهات على مستقبل أبنائهم وعلى استكمال التحصيل العلمي العالي.

وتمت تهيئة بعض المرافق لتوفير التدريب المهني للسوريين داخل المخيمات (مخيم أديامان) مما يسهل عليهم الانتقال إلى مرحلة جديدة في حياتهم بحيث يستطيعون الإعتماد على أنفسهم في تأمين معيشتهم. وعملياً بدأت بعض النساء اللواتي أنهين مرحلة التدريب في إنتاج السجاد مثلا بالعمل مما يوفر لهن ولأسرهن دخلاً يعينهم في حياتهم إلا انه ليس كافياً على الإطلاق، ويقول مسؤولي الحكومة التركية أنهم يحاولون أن يدعموا اللاجئين في تعلم المهن التي تعينهم حين عودتهم إلى بلدهم سوريا.

رغم الكثير من الانتقادات للتقصير في قضية دعم اللاجئين السوريين داخل مخيمات اللجوء في تركيا، إلا أن أوضاعهم أفضل بكثير من أوضاع اللاجئين خارج المخيمات. حيث تقدر الحكومة التركية ومنظمات الأمم المتحدة عدد السوريين المنتشرين في المدن والبلدات التركية بما يزيد عن 800000 لاجئ.

إن مشكلة السكن هي أول مشكلة تواجه السوري القادم إلى تركيا ليس في إستنبول وحدها وإنما في كل المدن التركية نتيجة لارتفاع تكاليف الإيجار المتزايد باضطراد دائم وندرة البيوت اللازمة لاستيعاب القادمين. ففي كيليس على سبيل المثال، يعاني السوريون من ارتفاع يقارب نسبة 300٪ في أسعار الإيجارات حيث كان متوسط الإيجارات الشهرية بين 200-300 ليرة تركي أي ما قيمته 100-150 دولار تقريبا منذ سنة تقريباً في حين ارتفعت الإيجارات الآن ليصبح متوسطها بين 700-1000 ليرة تركي أي ما يعادل 350-500 دولار. أما في مدينة تعاني أساساً من ارتفاع الأسعار مثل إستنبول فقد ارتفع متوسط الإيجارات من 350 إلى 750 دولار شهرياً. هذه الأسعار المرتفعة دائماً وبشكل دراماتيكي أصبحت تشكل عبئاً جديداً على كاهل العديد من اللاجئين السوريين لا سيما في المناطق الحدودية، حيث تجد بعض الأسر التي فضل أفرادها اللجوء إلى أقاربهم الأتراك إلا أن نسبة هؤلاء تعتبر ضئيلة من عدد اللاجئين الكلي. ويمكن لأي متابع لشؤون اللاجئين في المدن الحدودية رؤية أعداد كبيرة منهم ممن يخيمون في الحدائق العامة أو يستخدمون البيوت الغير جاهزة للسكن بعد أو المهجورة ناهيك عن اضطرار العديد من الأسر لاستئجار منزل

مشترك لتقاسم مبلغ الإيجار بحيث يمكنك رؤية أكثر من ثلاثين شخصا في منزل صغير مكون من غرفتين فقط. هؤلاء اللاجئين جميعهم لا يتلقون أي نوع من أنواع الدعم سواء من الحكومة أو من المنظمات الإنسانية التي ترعى شؤون اللاجئين في تركيا أو خارجها.

المشكلة الأخرى التي يعاني منها اللاجئين خارج المخيمات في تركيا هي عدم حيازة الكثيرين منهم لجوازات السفر، فأغلبهم دخل البلاد أثناء اشتداد النزاعات وبطريقة لم يكونوا قد خططوا قبلها للسفر إلى تركيا أو غيرها من البلدان. إضافة إلى ذلك فإن بعضهم اضطر للدخول عبر معابر غير رسمية (عن طريق المهربين) بسبب افتقارهم حتى للهوية الشخصية أو أي وثيقة تثبت هويتهم. وهؤلاء للأسف ليست لديهم أي وسيلة للحصول على الخدمات العامة المتاحة لإخوتهم اللاجئين كالطبابة مثلاً. الحكومة التركية أقرت بضرورة تسجيل اللاجئين الموجودين خارج المخيمات وافتتحت بالفعل ثلاثة مراكز لهذا الأمر في كل من (غازي عنتاب -كيليس -العثمانية) هذه المراكز الثلاثة فقط هي التي يتم تسجيل اللاجئين فيها، وعملت المفوضية على تشكيل وحدات متنقلة لتسجيل اللاجئين خارج المخيمات مما قد يسهم في تحسين قدرتها على تأمين الدعم اللازم لهم.

مشكلة التعليم هي الأكثر تعقيداً من بين المشاكل التي تعترض اللاجئين السوريين في تركيا حيث تواجههم عقبة اللغة الأجنبية وتمنعهم من مواصلة تعليمهم بالإضافة إلى المزيد من العقبات الأخرى التي لم تعمل الحكومة التركية أو حتى منظمات الأمم المتحدة المعنية بتعليم الأطفال على حلها رغم مرور أكثر من ثلاث سنوات على الأزمة في سوريا حتى الآن.

لا يمكن إنكار الجهود التركية في تقديم الخدمات اللازمة، وأمام هذا التحدي الناشئ عملت الحكومة التركية على افتتاح عشرات المدارس التي تدرس المنهاج السوري في عدد من مدنها، حيث قدمت البناء واللوازم المدرسية، ويقوم بالعمل فيها معلمون سوريون وتشرف عليها وزارة التربية التركية بالتعاون مع الهيئة العامة للتربية والتعليم العالي في الائتلاف الوطني السوري الذي يقدم لها بعض الدعم المالي، كما قام مكتب التربية والتعليم بتعديل المناهج بما يتناسب مع الوضع السوري الجديد. كما أنشأ العديد من رجال الأعمال السوريين وبعض الجمعيات الخيرية عدد من المدارس السورية الخاصة التي تدرس المنهاج السوري في بعض المدن التركية. إلا أن هذه المدارس تستقبل فقط الطلاب الذين يستطيعون تسديد أقساطها التي غالباً ما تكون مرتفعة نسبياً مما يجعل الكثير من العائلات تحجم عن إرسال أبنائها إليها. كما هو الحال في مدرسة "بلاد الشام" في غازي عنتاب حيث يتوجب على الطالب دفع ما يعادل (1500 دولار) سنوياً للالتحاق بها.

وتعاني المدارس التابعة للائتلاف أو الحكومة التركية من قلة عددها ومن الازدحام الشديد حيث يصل عدد الطلاب إلى أكثر من 60 تلميذ في الصف الواحد، كما يتم توزيع دوام الطلبة على فترات متتالية طول كل منها ثلاث ساعات يومياً. والمشكلة الأهم والتي تشغل بال الطالب وذويه هي استكمال التحصيل العلمي العالي التي لا يمكن الحصول عليها بسبب عدم الاعتراف بالشهادة الثانوية العامة الصادرة عن الهيئة الوطنية العليا للتربية والتعليم في الائتلاف الوطني، إلا من قبل الحكومة التركية. وفي سياق مساعدة اللاجئين السوريين ساهمت وزارة التربية الليبية في حل مشكلة الاعتراف الدولي، من خلال السماح لطلاب الشهادتين الإعدادية والثانوية العامة بتقديم الامتحانات بالمنهاج الليبي، والحصول على شهادة المرحلة الإعدادية أو الثانوية الصادرة عن وزارة التربية الليبية والمعترف بها دولياً.

كما عانى الكثير من الطلبة الجامعيين من مشكلة متابعة دراستهم بسبب خروجهم من سورية، مما يعني ضياع مستقبلهم العلمي وما بذلوه من سنوات على مقاعد الدراسة، وتم تجاوز هذه المشكلة في هذا العام الدراسي حيث سمحت الحكومة التركية للطلبة الجامعيين السوريين بالعودة إلى مقاعد الدراسة في الجامعات التركية لكن شروط ذلك ما زالت معقدة وأهمها العودة إلى السنة الأولى في الاختصاص.

ولا بد من رصد حالة عمالة الأطفال السوريين بدلاً من الذهاب إلى المدارس التي يمكن رؤيتها بوضوح في تركيا. طبيعي أن يجد الأطفال فرصاً للعمل أكثر من والديهم حيث أن الحكومة لم تصدر حتى الآن أي تصاريح عمل للسوريين وإنما فقط أصدرت مرسوما بعدم معاقبة أرباب العمل الأتراك الذين يشغلونهم. الأمر الذي يساهم في ترك الأطفال اللاجئين عرضة للاستغلال ويسهم في تجهيلهم وهذا مناف لكل قوانين وشرائع المجتمع الدولي.

ومع استمرار تدفق اللاجئين السوريين وارتفاع وتيرته فقد امتدت آثاره لتطال معظم المدن التركية ولكنها تركزت بشكل أساسي في المدن الحدودية بالقرب من سوريا ويمكن القول بأن هذه المدن تتحمل العبء الأكبر في مسألة استيعاب اللاجئين السوريين. فمدينة كيليس على سبيل المثال كان تعداد سكانها قبل الأزمة السورية قرابة 80000 نسمة وهي تحتضن الآن ما يزيد عن 80000 لاجئ سوري بالإضافة إلى سكانها الأصليين. وقد انتشر اللاجئون في المدن التركية حيث تضم إسطنبول وفقا للتقارير ما يزيد على 100000 لاجئ مما ينذر بأن الأزمة الناشئة من اللاجئين باتت عامة في تركيا ولم تقتصر على بعض المدن فقط مما يجعل أثرها واضحا على الحكومة التركية وشعبها في آن واحد.

من الناحية الاقتصادية أقرت الحكومة التركية في تقاريرها أنها أنفقت أكثر من مليار دولار أمريكي لإغاثة السوريين وأغلب المساعدات هذه ذهبت لمساعدة اللاجئين ولكن بعضها وصل للسوريين في المناطق الشمالية من سوريا، حيث تم إيصال المساعدات عبر "نقطة الصفر" التي أنشأتها الحكومة التركية لذلك الغرض. وهذا المبلغ ربما أقل حقيقة مما تكبدته الحكومة التركية والمنظمات غير الحكومية في تركيا لمساعدة اللاجئين السوريين حيث أن المبلغ المذكور لا يشمل جميع نفقات الرعاية الصحية أو المبالغ التي صرفت عن طريق البلديات أو حتى التي طالبت بها بعض المنظمات غير الحكومية لإغاثة اللاجئين السوريين.

إشكال بين سوريون وأتراك في حي كارايلان في غازي عنتاب - حزيران 2014

إن الأثر الاقتصادي لوجود اللاجئين السوريين في تركيا يذهب إلى أبعد من هذا الحد وأبعد من توقعات الحكومة نفسها، فعلى سبيل المثال ارتفعت الأسعار في البلاد بشكل ملحوظ وخصوصا بالنسبة للبيوت المستأجرة وبشكل واضح جدا في المدن الحدودية أكثر من غيرها.

عند الحديث عن آثار لجوء السوريين إلى تركيا يجدر بنا الوقوف على الآثار الاجتماعية لذلك اللجوء أيضا، حيث تم إعداد تقارير من قبل بعض المتطوعين الأتراك بهذا الخصوص والتي تذكر أثر الوافدين الجدد على قيم المجتمع التركي وهيكلية الأسرة فيه، "أورتاك عقيل" ناشط متطوع من كيليس قام مع بعض المتطوعين بدراسة مشكلة تعدد الزوجات وذكروا في تقريرهم عن كيليس مثلا "إن تعدد الزوجات والزواج المبكر هما أمران شائعان في سوريا، ولكنهما محظوران وفقا لقانون الأحوال المدنية التركي" أما حديثا فقد تزوج بعض الرجال الأتراك من فتيات سوريات كزوجة ثانية بعد الزوجة التركية وهم بهذا الفعل إنما يضربون بالقانون عرض الحائط مستفيدين من ثغرة عدم امتلاك الفتيات السوريات لجواز السفر في أغلب الأحيان وبالتالي فهم لا يسجلون هذا الزواج الثاني غير القانوني في السجلات المدنية وكل تلك المخالفات وقعت بعد مجيئ اللاجئين السوريين رغم أن أحدا لا يمكنه أن ينكر وقوع مثل تلك الزيجات قبل الأزمة ولكنها ازدادت بشكل ملحوظ بعدها حيث أصبح عددها يقدر بالآلاف الآن وبسبب عدم تسجيل تلك الزيجات نجمت لدينا مشكلة أخرى وهي عدد كبير من الأطفال غير المسجلين في السجلات الرسمية وبالتالي فإن هؤلاء الأطفال لا يمكن اعتبارهم مواطنين أتراك مما يثير التساؤل حول جنسية الأطفال الذين ولدوا من هكذا زيجات غير قانونية. ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن السوريين يقبلون بتزويج بناتهم بهذه الطريقة بسبب انعدام الموارد المالية في أغلب الأحيان لأنهم يدركون مشاكل الزواج غير القانوني في بلد كتركيا.

وعلى الرغم من أن تركيا اتخذت مواقف لا يمكن نكرانها أو تجاهلها بخصوص اللاجئين السوريين على أراضيها إلا أننا لا نزال نلاحظ الارتباك واضحا في تقييمها لأوضاعهم (لاجئين أم ضيوف أم أشخاصا مشمولين بالحماية المؤقتة) كما يلاحظ التفاوت بين المسؤولين الأتراك في العامل مع قضية السوريين الوافدين إلى بلدهم هرباً من الحرب. كما لوحظ الالتباس الواضح حول المعنى القانوني لتلك التسميات التي يطلقها المسؤولون الأتراك على السوريين الموجودين في تركيا وبالتالي فإن هذا الخلط يؤثر سلبا على أوضاع اللاجئين السوريين لا سيما فيما يتعلق بضمان حقوقهم المنصوص عليها دولياً.

غـزة.. الجـرح المؤبـد

■ ياسر مرزوق

اعتاد الإسرائيليون ممارسة جنون القصف على غـزة، بـراً وبحراً وجـواً، واعتـاد الفلسـطينيون فعل المقاومة بكل وسـائلها وأساليبها، ومنذ قيام الكيان الصهيوني، امتلأ تاريخ العرب بجميع أشـكال الفتاوى السخيفة والمبررات التافهة، التي تبرئ وتعذر الشعور بالجبن والتراجع التي أصبحت أمراضاً مسـتعصية في جسد الأمة، بينما ينشغل المقاومون والممانعون في ذبـح أبناء جلدتهم، تمطر إسـرائيل قطاع غزة حمماً، وتقـرع الطبـول أياماً بعد أيام في صحـف العالم كله لقضيـةٍ زائفة لا تلبث أن تنطفـئ الضجة حولها كما ظهـرت، بعـد أن أدت أغراضها، وتقـوم مذبحة كبرى على أرض فلسـطين، فلا تنال سـوى بضعة أسـطر، في حين تخصص الأعمـدة الطويلة والأخبار لداعش وأخواتها، وتدور الدوامة بالناس في سـرعةٍ وتتابع، القضايـا كثيفة لاهثة، تنسـينا اليـوم أحداث الأمس وتمـوت القضايـا الكبـرى مسـرعةً لأن أخـرى حلـت محلها، إلا أن القضية الفلسطينية عصية على الموت، لا تـزال نـاراً تحـرق مـن يحملهـا، وبقدر مـا تحملها القوى السياسـية والنظم خارج إطارها لتصبح قضية مفاوضات، بالقدر نفسه تتغلغل في الضمائر كالجرح الناغر لا اندمال له، ولا غفران لمن يتنكر له أيضاً.

العـد التنازلي في القضية الفلسـطينية بدأ منذ زمن طويـل، كانت فلسـطين قضية البـلاد العربية والإسـلامية كلها عـام 1948 وطالبـت يومذاك بكل فلسـطين، ثـم كانـت قضية الـدول المحيطـة عام 1967 حيث طالبت ببعض فلسطين، ثم جاءت قضية تحريكٍ (لا تحرير) سنة 1973 ولم تطالبٍ بشيء، ثم صارت قضية أهلها وحدهم وطلبوا مكاناً على أرض فلسـطين، ثم أصبحت تسـويةً سياسـية على مائدة المفاوضات، في حين صرنا نقتل الفلسطيني بأيدينا لأنه صورة ضمائرنا ولأنه يحمل قضيةً معه كالدمل الموجع لا ينسى ولا يسمح للآخرين بالنسيان.

اليـوم ومع العـدوان الأخيـر على غزة، سـتتكرر الحكايـة وسـيتوصل المجتمـع الدولـي لهدنـة تتيـح لإسـرائيل أن تنعـم بأمنهـا المقـدس وتسـمح للفلسـطينيين بجمـع أشـلائهم، ولقياداتهـم برفـع علامـات النصر، وقـد اختبرنـا ذلك لسـنوات، لكن ما يشـير إلـى أن العـد التصاعدي قـد بدأ، هـو الملصق الذي تداولته المواقع السورية المعارضة للنظام، تحت عنوان «روحٌ فلسـطينية في كل ثائـر»، والبيان الذي وقعتـه مجموعـات الحـراك المدني في سـوريا والذي متنـه: «نؤمن بحقوق جميع شـعوب العالم وشـرعية نضالهـا المدنـي لنيـل حقوقهـا ولصـون إنسـانيتها وكرامتها، ونخـص هنـا النضـال التاريخي للشـعب الفلسـطيني وتعلمنا من خـلال تجربتنا النضالية ضد الاسـتبداد والدكتاتورية في سـوريا أن أشـد ظلم قد يتعرض له شعب هو تجاهل الشعوب الأخرى للانتهاك المستمر لحقوقه ولقضيته العادلة»، قد تكون الإشارة رمزيـة أكثر منها واقعية، لكنهـا دليل على أن النضال فـي وجـه الطواغيت هو فـي الوقت عينـه نضالٌ ضد إسرائيل الطاغوت الأكبر في التاريخ العربي.

فـي ملفنـا اليوم، نسـلط الضوء علـى العدوان الإسـرائيلي على غزة، ولسنا في وارد تحليل السبب، فالكيـان الصهيونـي قائم على أسـاس أن للفرد في إسـرائيل إرادة منحـازة بـأن يجعـل من دولتـه بؤرة عنصريـة لا يداخلها إلا اليهودي، ما يخلق له في هذه الحالـة وضعـاً عدائياً مـع المحيط الـذي يعيش فيه، هذا كان نهج إسـرائيل مهما اختلفت الظروف، وربما كانـت هي هـذه النصيحة التـي رد بهـا فرويد على أينشـتاين عندما كتب له هذا الأخير يسـتوضحه عن مصيـر الصهيونية، فكان رد فرويـدٍ بالقول إن على المجتمـع الصهيوني أن يخلق دائمـاً حالة عدائية مع الآخرين، كي يتسـنى له الاسـتمرار، وهذا ما يعرف، فـي الحقيقـة، بالمجتمـع الكيميائـي الذي يسـتبعد المواطن ويجعل منه آلة في ماكينة يسيرها النظام.

عن غزة

في ملفاتٍ سـابقة اسـتعرضنا تاريخ قطاع غزة ووضعـه القانوني، وعلى إيقاع الأحـداث اليوم نعود إلى بدايات الألفية الراهنة، حيث كان الرئيس ياسـر عرفات محاصـراً في مقره في رام الله، وهو الحصار الذي بدأ عام 2001، بعده شنت إسرائيل عملية الدرع الدفاعـي، فاعتقلـت عـدداً مـن الناشـطين في غزة والضفة، وبين 2 و11 نيسان عام 2002 كانت معركة مخيـم جنين، حيـث اتهمت إسـرائيل بارتكاب جرائم حـربٍ، ودائماً ما كانت العمليات الانتحارية تسـتدعي ردوداً إسـرائيلية عنيفـة غيـر متكافئة، مـا لبثت أن تحولـت إلـى اسـتراتيجية إسـرائيلية، ومنـذ بدايات عام 2003 بدأت حماس والجهاد الإسـلامي مسلسـل الهدنات المتتالية مع إسـرائيل، وبدأت حماس تعتدل شـكلاً فتعلن عن هدنات تعرضها على الإسرائيليين وصل بعضها إلى عشـر سنوات، إلا أن هذه العروض كانـت تأتي دوماً مصحوبةً بتكثيف العمليات والتأكيد علـى أن الهدنة هي تكتيـك مرحلي في عمر النضال الـذي يهـدف لإزالة إسـرائيل، تحـت شـعار أن عدم التعادل في امتلاك السـلاح وأدوات القوة هو ما يبرر توقيع الهدن والاسـتمرار بالعمليـات الانتحارية، وقد قوبلت هذه السياسـة بعنـف إسـرائيلي أودى بحياة الشـيخ أحمد ياسـين وخليفته عبد العزيز الرنتيسي وقوافل من الشهداء.

عـام 2004 ومـع رحيـل الرئيس ياسـر عرفات في فرنسـا عام إثر «إصابته بمرض غامض»، بدأت مرحلة جديدة من تاريخ الصراع، فحين تولى محمود عباس الرئاسـة خلفاً لعرفات، تصاعد النزاع بين فتح وحمـاس، حاول عبـاس ترتيب الأمور بيـن الفصائل الفلسـطينية بحيـث يقنعهـا بوقف العنـف، دون أن يجردها من سـلاحها، وفي المقابل لم يمض أسبوع على انتخابه، حتى جمد شارون كل الاتصالات الأمنية والدبلوماسـية مع سـلطته، بهدف الضغط عليها كي تحسـم صراعها مع حمـاس، وتمنع إطلاق الصواريخ مـن غزة، وبالفعـل تحقق نجاح ضعيـف أمكن بعده اللقاء بين شـارون وعباس في هدنة شـرم الشـيخ، الأمر الذي رسخ الصدع بين فتح وحماس.

عام 2005 ومن طـرف واحد وبلا تفاوض، أعلن شـارون خطته للانفصال عن غزة، والتي تسـتدعي التخلي عن كل المسـتوطنات اليهودية فيها وسـحب المسـتوطنين البالغ عددهم ثمانية آلاف مسـتوطن، وهـو ما أحدث هزة ضخمة في المجتمع الإسـرائيلي، فقرار شـارون هـذا يعني أمـوراً كثيرة، منهـا أن أي إطـلاق للنار مـن غزة نحو الإسـرائيليين سيتسـبب بعقـاب بالغ القسـوة، وبهذا أعفت إسـرائيل نفسـها مـن مسـؤوليتها كمحتل لغـزة، وبات القطاع سـجناً كبيراً لأكثر مـن مليون ونصف المليون فلسـطيني، هـم عرضـة لعملية تقتيـل واغتيال وتدميـر يومية ممنهجـة، وبـات الفقـر والجـوع سـيد الموقـف بين السـكان، ووصلت البطالة إلى نحـو 70٪ من إجمالي قـوة العمل هناك، وغدا أكثر من ثلثي مجتمع القطاع يرزحون تحت خط الفقر.

فـي نهايـة عـام 2008 وبداية عام 2009 شـنت إسرائيل حرباً على قطاع غزة، أدت إلى سقوط 1300 شـهيد وأكثر من 5500 جريـح، وانتهت بصدور قرار مجلـس الأمـن 1860 صيـف عام 2009 الـذي أوقف الحرب الإسـرائيلية، لكنه قيد مقاومة حماس وألغاها عملياً، والجدير بالذكر أن الوحشية التي أبدتها الحرب الإسـرائيلية في غزة، والتي أثارت استنكارات عالمية واسـعة، لم تؤد إلـى أي ردة فعل جديـة في الضفة الغربية، وكان هذا دليلاً على أن الضفة الغربية التي ضبطت أوضاعها الأمنية الداخلية، بدأت تسلك مساراً مغايراً لمسـار غـزة التي تخنقها العزلـة والعقوبات، والخسـارة كانت كبيـرةً على القضية الفلسـطينية، ليس فقط بسبب الشقاق والعداء بين الضفة وغزة، بل لأن سـلوك حماس أعاد رسـم القضية كمشـكلة إنسـانية بالمرتبة الأولى، بعد النضال الفلسـطيني التاريخي في تقديمها كقضية شعب لا مجرد لاجئين.

ولعـل النكسـة الأكبـر التـي أصابـت القضيـة الفلسـطينية بعـد النـزاع الداخلـي كان خيبـة الأمـل بالرئيـس الأمريكي الجديد بـاراك أوباما الذي اعتبر أن موافقة نتنياهو على حل الدولتين انجازاً تاريخياً، وأمام تعنت نتنياهو قـام الأمريكي الضعيـف بوقف الضغط على إسرائيل لتجميد الاسـتيطان وبقي الفلسطينيون أسـرى خيـارٍ واحد وهـو المفاوضـات التـي لا يملكون غيرها إضافةً إلى انقسامهم بين الضفة وغزة.

عـام 2012 جددت إسـرائيل عدوانهـا على غزة لاسـتعادة الردع الإسـرائيلي المفقود، وتدمير قواعد إطلاق الصواريخ ومخازن السلاح والذخيرة، والقضاء على ما يمكن من البنية التحتية والعسكرية في غزة، فقامـت باغتيـال أبرز قادة القسـام أحمـد الجعبري، ورمت حماس بصواريخها على إسرائيل لتطال ولأول مرة العمق الإسرائيلي في تل أبيب، عسقلان، القدس الغربية ومناطق أخرى، وكان رد إسـرائيل قاسياً فلم تكتف باغتيال الجعبري، بل امتدت بالصواريخ لتغتال الأمين العام للجان المقاومة الشعبية زهير القيسي، والأسـير المحرر محمود أحمد حنني، واغتيال عشرات المواطنين بينهم أطفال ونسـاء وشيوخ، وفي اليوم الثامـن للعـدوان، أعلـن وزيـر خارجية مصـر محمد كامل التوصـل إلى وقف لإطلاق النار بين قطاع غزة وإسرائيل.

وفـي عـام 2013 أنجـزت القيادة الفلسـطينية الاعتـراف بفلسـطين، كعضـو مراقب فـي الجمعية العامة للأمم المتحدة، وجاء بموافقة 138 دولة لصالح مشروع القرار الذي منح دولة فلسطين هذه الصفة، في حين عارضته تسـع دول، وامتنعت عن التصويت 41 دولة، وتضمن مشروع القرار منح فلسطين صفة «دولة مراقـب غير عضو» في الأمـم المتحدة، داعيا إلى ضرورة التوصل إلى حل عادل لمشـكلة اللاجئين الفلسـطينيين، والوقـف الكامـل لجميـع الأنشـطة الاسـتيطانية الإسـرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

كما وأكد المشروع، على تصميم الجمعية العامة علـى الإسـهام في إعمـال الحقـوق الثابتة للشـعب الفلسطيني، والتوصل إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسـط، تنهـي الاحتلال الـذي بدأ في عـام 1967 وتحقق رؤية الدولتين، كمـا تعبر عن الحاجة الملحة لاسـتئناف وتسـريع المفاوضـات، مـن أجـل تحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة.

ومقابـل هذا الإنجـاز، احتفل مئـات المواطنين بإعلان دولة «مراقب» فـي مختلف محافظات الضفة الغربيـة، على أن يكتمـل الحلم الفلسـطيني بدولة مسـتقلة، بينمـا لم تعبـأ قيـادات حمـاس بالإنجاز، واعتبرته يضعف أوراق نزاعها مع فتح.

عام 2014 تتالت الدعوات لإنجاز مصالحة داخلية فلسـطينية، خاصةً في ظل الوضع العربي المتفجر، وبالفعـل تمـت المصالحـة بيـن السـلطة الوطنيـة و«حمـاس» فـي 23 نيسـان الماضـي، ورفضتهـا إسـرائيل فـوراً، وخيرت الرئيس عبـاس بين حماس والسلام، والسلام هنا مع نصف الفلسطينيين، بينما سيبقى قطاع غزة سجناً لسكانه.

بعد خطـف ثلاثة أولاد مسـتوطنين في الضفة الغربيـة، وقتلهم، وجد نتانياهو فرصة سـانحة للرد علـى المصالحـة، ولقتـل مَـنْ تصـل إليه يـده من

بعد إحدى الغارات على غزة | تموز 2014

الفلسطينيين، وكان العدوان على غزة المستمر حتى اليوم، بتمويل وغطاء أمريكي وتخاذل أو انشغال عربي، وكان رَد الفعلِ الوحيد من البَيت الأبيض على المجازر المرتكبة، هو تصريح أوباما حول «أن الجدران وأنظمة الدفاع الصاروخي، تحمي في وجه بعض الأخطار، إلا أن السلامة الحقيقية تأتي فقط من عملية سلام شاملة».

عن النظام وفلسطين

بدوره، اعتمد النظام السوري، خطاباً مفاده أن مشاكلنا الداخلية مؤجلة، وغير مبررة مقابل صراعاتنا الخارجية ضد الصهيونية والنزاع الإقليمي، ويجب على الأفراد أن يقبلوا بتضحيات استثنائية في سبيل وقف العدوان الخارجي، قبل العودة إلى حسم الخلافات الداخلية، بما في ذلك الخلافات على أسلوب ممارسة السلطة أو توزيع الثروة، إذ «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، أسكتت كل الأصوات وخسرنا كل المعارك، فكي يكون لسلطة حاكمة أن تقنع الرأي العام بذلك وأن تدفعه بالفعل لبذل جهد استثنائي لتجاوز نزاعاته والقبول بتضحيات استثنائية في سبيل المعركة الوطنية، لا بد لها من تحقيق بعض الشروط الأساسية، وإلا فلن يكون هناك تعبئة وطنية بل استقالة جماعية تغطي نفسها بشعاراتٍ جوفاء تظهر فراغها في أول امتحان جدي.

وأول هذه الشروط هو المواطنة، فبانعدام مفهوم المواطنة، وسواد مفهوم الإقناع بالقوة والإذعان للأمر الواقع السياسي، لا يعود هناك أي شعور بالوطنية، ويبدو كل جهد مبذول للدفاع عن البلاد دفاعا عن الظلم والجور والتمييز القائم، ويدفع إلى الاستقالة الوطنية والانسحاب من أي معركة محتملة مادية أو معنوية، وعندما تبالغ النخبة الحاكمة في مثل هذه الظروف في الحديث عن الوطنية والعروبة واستخدام شعاراتها، فسوف تفقد القضية الوطنية نفسها كل صدقية، لأن الرأي العام سيرى فيها وسيلة أو ذريعة يستخدمها الحاكمون في سبيل ردع الشعب وابتزازه، بهدف الحفاظ على المصالح الخاصة والأنانية، وربما تعظيمها، وبالتالي تخوين كل مخالف وربطه بإسرائيل.

ومن الجدير بالذكر أن النظم التي لا تؤمن بالحريات ولا ترعاها ولا تقر بمجرد وجودها أصلاً، ولا تشعر بأن من واجبها ضمان حقوق الشعب وصون كرامته في الداخل، لن تبذل جهداً استثنائياً وترتكب المخاطر، وتقلل من فرص إثرائها وحجم الامتيازات التي تملكها بشن الحروب على الخارج، فالنظام الذي يتجاهل حقوق شعبه في الداخل ويقمعها، ليس لديه أي سبب للدفاع عنها في الخارج، فالذي يريد الدفاع عن حقوق شعبه ومطالبه ضد الأجنبي لا يفرط بها في الداخل أصلا.

وبعيداً عن استثمار النظام للقضية الفلسطينية والمتاجرة بها، تعامل مع الفلسطينيين بمنطق المنة والإحسان ضارباً عرض الحائط بشعارات (أمة عربية واحدة) ومثيلاتها، وبدا ذلك جلياً زمن الثورة، فعلى لسان وزير خارجيته وليد المعلم، تقدم النظام بمذكرة للأمم المتحدة قال فيها: «ما تقدمه سوريا للأخوة الفلسطينيين لم تقدمه أي من الدول المضيفة لهم»، وفي ظل الحصار والتجويع لمخيم اليرموك حمل المعلم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي المسؤولية عن حالة الإحباط التي يعيشها الفلسطينيون في سوريا، لعدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بوقاحةٍ قل نظيرها في تاريخ الدبلوماسية العالمية، فالنظام الذي قصف مخيم اليرموك بالطيران، وجوع سكانه بحصار يرقى لجريمة الحرب، وهدم مأذنة مسجد عبدً القادر الحسيني، القائد الفلسطيني الرمز، قلقٌ لإحباط الفلسطينيين بسبب تجاهل حقوقهم المشروعة.

ومع العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة يواصل النظام دجله، وممارسة لعبة الاحتيال بالبيانات وادعاء المقاومة ومناصرة الفلسطينيين، حيث قال مصدر مسؤول في وزارة الخارجية والمغتربين إن «إسرائيل قامت بتصعيد عدوانها الوحشي على الشعب العربي الفلسطيني، وذلك عندما سمحت الحكومة الإسرائيلية لعصابات المستوطنين باختطاف طفل فلسطيني وحرقه وهو حي».

وأضاف المصدر في بيان وفقاً لوكالة «سانا» أن «إسرائيل استكملت هذه الجريمة بمجزرة تم فيها قتل خمسة عشر فلسطينيا، من خلال غارتها الجوية الوحشية على المدنيين وممتلكاتهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في غزة واعتقالها لمئات من الفلسطينيين الأبرياء في حملة دموية تتناقض مع التزامات إسرائيل بوصفها قوة احتلال، وفي مخالفة لاتفاقيات جنيف بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، حيث تشكل هذه الجرائم الإسرائيلية جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وأكد المصدر أن «الجمهورية العربية السورية تدين هذه المجازر والممارسات الإسرائيلية الوحشية، كما تدين صمت مجلس الأمن وما يسمى الجامعة العربية غير المبرر، على هذه الجرائم المستمرة ضد الشعب الفلسطيني الشقيق، وتطالب مجلس الأمن والمجتمع الدولي، بوقف العدوان الإسرائيلي الذي يهدد الأمن والسلم في المنطقة».

وقال المصدر إنه «في الوقت الذي تعبر فيه حكومة الجمهورية العربية السورية عن وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني، واعتزازها بتصديه المستمر للاعتداءات والجرائم الإسرائيلية، فإنها توجه أحر التعازي والمواساة لأسر الشهداء والجرحى، وتؤكد لأبناء شعبنا في الأراضي المحتلة في فلسطين والجولان، أنها ماضية على العهد، على الرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها نتيجة عدوان وإرهاب الدوائر الغربية وإسرائيل وعملائهم في سورية والمنطقة» والذين هم أيضاً «أعداء الشعب الفلسطيني ونضاله المشروع لإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس».

عن غزة وداعش

في ظل الظروف المستجدة ونشوء ما سمي بدولة الخلافة، ظهرت أنواع جديدة من الخطاب الإسلاموي، منها الخطاب الدعائي الذي يحرض على قتال المخالفين جميعهم بل قتلهم، يقول العدناني، الناطق باسم تنظيم الدولة الإسلامية (داعش): «تبّا لتلك الأمة التي يريدون جمعها، أمة العلمانيين والديموقراطيين والوطنيين، أمة المرجئة والإخوان والسرورية»، والخطاب الفضائي الذي طلع على الناس حين تحولت الفتوى إلى صورة ولون وأداء، استغنت جميعها عن الاجتهاد الحق، ومقتضياته وأولها الرسوخ في العلم، والخطاب المرائي، وهو نوع طارئ من الخطاب الديني يتحرك سياسياً بتوجيه غامض، ويحمل في ظاهره وباطنه ما يريب، لأن هدفه كما يتضح من حركته، تصفية ما تبقى من الصراع العربي الإسرائيلي نفسياً ومعنوياً، بمقولات كالتي أطلقها البغدادي خليفة المسلمين وطالب البيعة، وأمير المؤمنين الذي له وحده السمع والطاعة، ولزمرته من القتلة في مجلس الشورى الذي يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، بعد أن أعلن مواثيق دولته، وبدأ يعد العدة لضرب أعداء الإسلام في إفريقيا الوسطى وبورما متوعداً: «فواللّه لنثأرن، ولو بعد حين»، لم يسمع منه على الإطلاق تعليق على ما جرى ويجري في فلسطين، فتنظيم داعش الذي يخوض الحرب في سوريا والعراق ويهدد بالتمدد نحو دول المغرب العربي، يبرر سبب امتناعه عن محاربة إسرائيل والقتال في سوريا والعراق، عبر التويتر بالقول إن القرآن الكريم أمر بقتال العدو القريب، معتبرين أن القدس لن تتحرر قبل القضاء على الرافضة (!).

هل من الخطأ استخدام تعبير «نساء وأطفال» عند تغطية الكوارث أو مناطق الحرب إعلامياً؟

نشر في موقع الجزيرة الإنكليزية 4 تموز 2014

■ بقلم باتريسيا فييرا ■ ترجمة: مريم أسعد

دائماً ما تتدافع أمامنا أخبار عن نساء وأطفال عالقين في صراعات دموية من أفريقيا الوسطى إلى سوريا، بل حتى عندما يكون الحديث عن حوادث أو كوارث طبيعية وليس عنفاً ممنهجاً أو مستهدفاً لأحد، فإن النساء والأطفال هم دائماً في المرتبة الأولى في الأجندات الإعلامية.

نشاهد وجوههم المظلومة على التلفاز، وننشر صور بكاهم على الصفحات الأولى من المجلات، ونتعلم أنه من الواجب حمايتهم وانقاذهم، وأن يكون إخلاؤهم من السفن الغارقة والمدن المحاصرة هو الأولوية، علينا إخلاءهم قبل الجميع، وباقي أجناس البشر الأقوى تستطيع اللحاق بهم لاحقاً، لكن... ما الذي يعنيه تعبير «النساء والأطفال» فعلاً؟

«النساء والأطفال أكثر عرضة للعطب أو التأثر من باقي أعضاء المجتمع» ردٌ بديهي وسريع لشخص ذو نية طيبة «هو لأمر طبيعي أن يكونوا أول من تتم حمايتهم وإنقاذهم». لكن هل هذا الرابط بين النساء والأطفال أمر طبيعي إلى هذا الحد؟ أليس أكثر منطقية أن نشير إلى العجزة والشيوخ إلى جانب الأطفال إن كنا نقصد الحديث عن المستضعفين أو العاجزين عن مواجهة البؤس؟

لا ينكر حديثي هذا الضريبة الباهظة التي تفرضها النزاعات المسلحة على البنات والنساء، وخاصة مما يتجسد منها بالعنف الجنسي كسلاح حرب. وبكل أسف، فإنه لاتزال هناك العديد من البلدان التي تمثل فيها النساء هدفاً محبذاً للاعتداء عليه بل وتزداد خطورة تضخم هذا الوضع بمجرد أن يبدأ المجتمع المنظم بالتحطم والانحلال.

غير أن الأمر ذاته يمكن التحدث عنه فيما يتعلق بالرجال المثليين، إذ بدأت موجة (الهوموفوبيا) أو الخوف من مثليي الجنس تظهر بوضوح مؤخراً في بلدان جنوب الصحراء الكبرى كما حصل في أوغندا مثلاً.

داخل سوريا - العامل الأنثوي

قد يقول متحدثنا ذو المنطق والنية السليمين أن «السبب وراء ربط النساء بالأطفال هو أن الأطفال عاجزين عن الاهتمام بأنفسهم، وعن الهرب من الأماكن الخطرة لوحدهم لذا كان عليهم أن يكونوا مصحوبين بأمهاتهم»

لكن هناك عدد من الأخطاء في سطر النقاش السابق ذاك، أولاً: لم لا نقول «الأمهات والأطفال» إن كن هن المقصودات فعلاً؟ ثانياً: ألا يستطيع الأطفال أن يذهبوا مع آبائهم أو أجدادهم أو أي من أفراد عائلتهم؟ لماذا نتوقع وبشكل أوتوماتيكي بأن مهمة الاهتمام بالأطفال منوطة بالأمهات حصراً؟ ماذا لو أرادت النساء البقاء في منطقة الكارثة والمساعدة في إنقاذ المتضررين أو القتال مع المقاتلين من الرجال في الحرب مثلما فعلت الكثيرات منهن حتى الآن؟

يرجع هذا الربط المتواصل بين النساء والأطفال إلى النظرة التقليدية للأدوار الاجتماعية، والتي تتجسد فيها المرأة على أنها كائن ينتمي إلى عالم خاص، وبالتالي على أنها أقل قدرة على صون نفسها في المجتمع من الرجل، وماهذا الإدراك المجتمعي إلا نتيجة لما تجذر من هوة بين الرجال والنساء الذين يؤدون العمل ذاته، حتى في العالم «المتحضر» كما يسمى.

إن ربط النساء بالأطفال هو تجسيد لتصور المرأة على أنها طفل. فتقدم المرأة على أنها مخلوق ضعيف كالطفل وبحاجة لحماية دائمة. المرأة ملعونة بكونها غير ناضجة لتتخذ قراراتها بيدها، فيتم إبعادها بشكل أوتوماتيكي عن مناطق الخطر، ويرتبط إخلاء النساء من مسارح الحطام أو من مناطق الحروب بالتوازي مع سلبها لقوتها السياسية.

غير أن التأكيد على حماية النساء والأطفال يحمل كذلك مضموناً أكثر إزعاجاً، فإن كان الأطفال يمثلون وعد التجدد في وجه المصائب، فإن النساء يمثلن احتمال إنجاب المزيد من الأطفال. وفي الوقت الذي يعتبر فيه عقل المرأة غير ملائم لاتخاذ قرارات عقلانية وللمشاركة إلى جانب الرجل في الإنقاذ وعمليات الحرب فإن جسدها يتم إنقاذه لكونه حاضن محتمل للجيل الجديد.

إن هذه الطريقة في التفكير هي المسؤولة عن معارضة الكثيرين لفكرة السماح للنساء بالانخراط في القوات المسلحة والمشاركة بشكل خاص في حالات القتال. وفي الوقت الذي باتت فيه مواهب التكنولوجيا لا تقل أهمية عن القوة الفيزيولوجية لمن يقاتلون على الجبهات الأولى، فما من سبب يفسر منع وجود النساء عند خط النار، وعلاوة على ذلك فإن فكرة تعرض جسد المرأة للتشوه إثر الحرب لازالت تبدو أكثر صدماً من السيناريو المعتاد لجسد محارب مصاب.

لا يبدو السبب واضحاً وراء استخدام وسائل الإعلام كافة مصطلح «النساء والأطفال» عند تغطيتها أخبار الكوارث ومناطق الحرب، ولماذا يستمر السياسيون من جميع الأقطاب في الحديث عن الحاجة إلى الدفاع عن النساء والأطفال في وجه العنف؟ هل نقوم وبلا تفكير بإعادة إنتاج القوالب الثقافية التي ورثناها من الماضي؟ أم أن لغتنا تعكس ببساطة واقعنا اليومي الحزين للتمييز (الجندري)؟

إن كان الأمر كذلك فعلاً، ومع هذا السيل المتواصل للصراعات والكوارث الأخرى والذي مع الأسف لايظهر أي إشارة للتراجع فإن الوقت قد حان لنتبنى منظوراً أكثر اعتدالاً فيما يتعلق بالجندر. لماذا كان على النساء والأطفال أن يحتموا من الخطر فقط ولا أحد غيرهم؟ ماذا عن أولوية حماية الضعفاء من كبار السن والأطفال بدل النساء؟

اللغة ليست فقط مرآة لما نحمله من قيم مجتمعية وعقائد نؤمن بها، بل هي كذلك قوة كافية للتحكم بأفكارنا وأفعالنا، وإن كنا نريد أن نناضل من أجل التساوي بين الجنسين فلم لا نبدأ من هنا؟ دعونا نحطم هذا النموذج السطحي الذي يصور المرأة على أنها ضحية، ولنمحو المصطلح المنتشر «النساء والأطفال» من قاموس مفرداتنا إلى الأبد.

* باتريسيا فييرا بروفيسور مشارك في الأدب المقارن الإسباني والبرتغالي، وفي السينما والإعلام في جامعة جورج تاون. وتعمل خلال عامي 2013 و 2014 كبروفيسور زائر في معهد التوجيه الديمقراطي في سان سيبستيان.

المصدر الأصلي للمقال:

http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/201407//women-representation-media-20147283726456610.html

نسيب البكري 1884 - 1966

■ ياسر مرزوق

ولد نسيب البكري في دمشق عام 1884، لآل البكري من أعرق الأسر الدمشقية وأكثرها وجاهة، والتي يرجع نسبها إلى الخليفة الراشدي الأول أبو بكر الصديق، والده عطا الله باشا البكري رئيس بلدية دمشق، وعضو مجلس ولاية الشام، تلقى علومه الابتدائية والثانوية في مكتب عنبر، ثم انتقل إلى المدرسة السلطانية في بيروت، والتي كانت مجمعاً لأبناء الأسر العريقة في فلسطين والشام وبيروت، وتابع دراسته فيها باللغة التركية، وتخرج منها عام 1912.

عام 1914 وخلال الحرب العالمية الأولى وصل الأمير فيصل إلى دمشق في طريقه إلى الأستانة وحل ضيفاً في دارة عطا الله باشا البكري، للتواصل مع الزعامات الدمشقية تحضيراً للثورة العربية الكبرى، ووجد الأمير في جمعية «سوريا الفتاة» والتي كان نسيب البكري أحد أعضائها ضالته، فعرفه الأخير على شكري القوتلي، ورضا الركابي، والأمير عارف الشهابي، وعبد الغني العريسي وغيرهم من رجالات سوريا المنتسبين للجمعية المذكورة، وبعد عودة الأمير من الأستانة متجهاً نحو الحجاز اتفق مع البكري،على أن يرسل إليه برقية فحواها: «أرسلوا إلينا الفرس الشقراء» إذا قرر والده الشريف حسين البدء بالثورة أما إذا قرر الحسين تأجيل الثورة فعليه أن يرسل برقية فحواها «أرسلوا إلينا صناديق البرتقال».

وكان البكري قد سبق له أن نقل إلى جبل العرب قرار الشريف حسين بإعلان الثورة العربية ضد الأتراك ورغبة الأمير فيصل بالتعاون مع أبناء الجبل خاصّة وقد كان الكثير منهم أعضاء في الجمعيّات العربية الوطنيّة التي زاد نشاطها عندئذٍ في البلاد العربية وحتّى في العاصمة العثمانية الأستانة لمقاومة التتريك والاستعمار التركي، وفي أواخر كانون الأول سنة 1917 تلقى سلطان باشا الأطرش كتاباً من نسيب البكري جاء فيه: «إن الجيش الحجازي طهر مكة المكرمة من الأتراك. وجيش الحلفاء المنضم إليه الجيش العربي قد افتتح بئر السبع عن طريق غزة في 21 تشرين الأول سنة 1917 ويافا في 16 من تشرين الثاني والقدس في 9 من أيلول. وقريباً سندخل جبلكم المنيع بواسطتكم الله ينصر العرب».

يقول سلطان الأطرش في مذكراته: وما إن انقضت أشهر الشتاء البارد من سنة 1917 وأطل علينا الربيع بطقسه الجميل حتّى قررنا الجهر بالثورة وجعل بلدتنا القريّا مقراً لها في الجبل ثم احتفلنا بحضور نفر من أحرار العرب برفع العلم العربي فوق دارنا، وباشرنا بتسيير الملة الكبيرة التي كنّا قد أعددناها من قبل لتلتحق بالجيش الفيصلي في العقبة. حوالي ثلاثمائة خيال وهجان على رأسها من أعيان الجبل: حمد البر بور، معذى المغوش، أسد الأطرش وعبد الله العبد الله.

عام 1918 تلقى البكري برقيةً تفيد ببدء الثورة، فاجتمع مع غيره من المجاهدين، وتوجهوا من القابون إلى الضمير في طريقهم إلى الحجاز لملاقاة الجيوش العربية وجيوش الحلفاء الزاحفة نحو سوريا، بعد هزيمة الأتراك في جبهة الترعة، ودخل الجيش العربي إلى دمشق في تشرين الأول من العام نفسه، وكان البكري في طليعة الفاتحين، وأصبح الأمير فيصل حاكماً لسوريا ثم توج ملكاً دستورياً على سوريا.

بعد مبايعة الأمير فيصل ملكاً على سوريا تم تعيين نسيب البكري أميناً ثانياً للبلاط الملكي وكان إحسان الجابري رئيس أمناء القصر، وظل في

منصبه حتى الرابع والعشرين من تموز عام 1920، يوم ميسلون وبداية الانتداب الفرنسي.

مع خروج الملك فيصل من سوريا نهائياً وقبوله بعرش العراق، بدأ الحديث جدياً عن إنشاء ملكية في سوريا وتداولت أسماء آل العظم، والأمير سعيد الجزائري، والداماد أحمد نامي صهر السلطان عبد الحميد، وخديوي مصر السابق عباس حلمي، لكن البكري كان الأوفر حظاً في الترشيحات لكونه من أعرق الأسر العربية ولأنه كان من كبار الوجهاء العرب ومن أعظم مناضليهم، فكتبوا العرائض في ذلك وكاد أن يتم لولا ولاء الساسة السوريين واقتناعهم بالجمهورية.

عام 1924 تزوج البكري من الآنسة فهمية كريمة السيد علي الدالاتي، وأنجب منها عام 1931 ابنه الوحيد القاضي الأستاذ عطا البكري رئيس محكمة الاستئناف الأولى في دمشق لاحقاً.

عام 1925 لعب البكري دوراً فعالاً في دعم الثورة ضد المستعمر الفرنسي وحين فشلت الثورة لجأ إلى فلسطين وبقي فيها حتى عام 1928، ولم يكتفي الفرنسيون بنفيه بل قاموا بهدم قصر آل البكري في منطقة سيدي عاموده.

في حزيران عام 1932 بدأت الهيكلية التنظيمية للكتلة الوطنية تتجسد واقعاً على الأرض. فكان مؤتمر في حمص انعقد في حزيران 1932 وأسفرعن مكتب دائم يتألف من سبعة أعضاء ينتخبهم مجلسُها الوطني، ويديرون الشؤون اليومية للكتلة، ويؤلفون قيادتها الفعلية، وهم السادة: هاشم الأتاسي «رئيساً»، إبراهيم هنانو «زعيماً»، سعد الله الجابري «نائباً للرئيس»، فارس الخوري «عميداً»، جميل مردم، شكري القوتلي، وعبد الرحمن الكيالي. أما المجلس الذي كان يُعقد في مواعيد منتظمة، فقد كان الهيئة التي تحدد توجُّه التنظيم وتنتخب المكتب الدائم. وضم المجلس في عضويته أيضاً: الوجيه نسيب البكري وجمعٌ من رجالات سوريا ولبنان.

عام 1933 انتخب البكري نائباً عن دمشق، وتشكلت الوزارة برئاسة حقي بيك العظم، وكانت حقيبة المالية والزراعة لجميل مردم بيك الذي استقال منها، ودعي البكري ليحل محله لكنه رفض بإصرار، إلى أن آلت الحقيبة للسيد «شاكر نعمت الشعباني».

في الفترة بين عامي 1934 - 1935، إضافةً للكساد الاقتصادي المستشري بين السوريين، أججت عدةُ تطورات أخرى التوترَ المتفاقم بين الفرنسيين والوطنيين السوريين. وكانت من تلك التطورات مسألة هجرة الآشوريين والكلدان الذين حاول حوالى 700 منهم، في 22 تموز 1933، عبور الحدود السورية هربًا مما كانوا يتعرضون له من تنكيل في العراق، وكانت صدامات على الحدود.

وكانت أيضاً انعكاسات محلّية ناجمة عن تطور الأوضاع في فلسطين، حيث كانت المنظمة الصهيونية تشتري ما يتيسر لها من أراضٍ هناك، كما في المناطق الحدودية بينها وبين سورية ولبنان، وكان كبار الملاّك، من سوريين ولبنانيين، يبيعونها الأراضي. كما كانت البضائع اليهودية، الأرخص والأجود صنعًا، تغزو أسواق دمشق، فتضارب على البضائع السورية ما أدى إلى اندلاع أعمال شغب في دمشق.

وفي 20 كانون الثاني عام 1936، وردًّا على إغلاق مكتب الكتلة الوطنية واعتقال فخري البارودي وزعيم «الشباب الوطني» سيف الدين المأمون، أغلقت الأسواق أبوابها، واحتشد طلاب وشبان أحياء دمشق أمام منزل البكري للإعداد لمسيرة إلى السرايا. بيد أن التظاهرة، التي كان على رأسها البكري وجميل مردم بيك وشكري القوتلي، لم تتعدَّ نهاية شارع البكري، حيث كان طوق من الشرطة مضروبًا، حيث سرعان ما قمعتْها القوات الفرنسية. كما جرت في اليوم ذاته تظاهرات في كلٍّ من حلب وحمص.

ثم كان إضرابٌ عام شامل دام 50 يومًا ومع إضراب دمشق الشهير قبض على نسيب البكري وجميل مردم بيك، وأودعا سجن النظارة ثم نقلا إلى سجن القلعة وبقيا فيها ثمانية أيام، ثم نفي البكري إلى أعزاز ومردم بيك إلى قضاء قرق خان، وبقيا في المنفى خمساً وعشرين يوماً، وفي نفس العام انتخب البكري نائباً عن دمشق للمرة الثانية.

عام 1938 عين محافظاً لجبل العرب، وفي آذار عام 1939 عين وزيراً للعدل في وزارة لطفي الحفار التي لم تعمر أكثر من أسبوعين بسبب تعطيل الفرنسيين للدستور وإرغامهم الحكومة على الاستقالة، ثم عهد إليه بوزارة الاقتصاد الوطني والأشغال العامة في حكومة خالد بيك العظم عام 1941، ثم انتخب نائباً عن دمشق عام 1943.

بعد خروج الفرنسيين وإرساء دعائم الحياة السياسية في البلاد، كان البكري من المؤسسين لحزب الشعب عام 1948م مع ناظم القدسي ورشدي الكيخيا وفيضي الأتاسي وآخرون، وانتخب نائب رئيس الحزب عام 1949.

عهد إليه بمنصب الوزير المفوض بجدة فرفضها عام 1951م، فعين وزيراً مفوضاً في المملكة الأردنية الهاشمية. وكان رئيساً لجمعية المجاهدين.

منح وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة تقديراً لوطنيته، ومنح شعار الجمهورية العربية السورية من إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي للجيش السوري، كما أطلق اسمه على شارع في حي الروضة الدمشقي.

توفي عام 1966 دفن في مقبرة أسلافه آل البكري في قبر العلامة زين العابدين الصديقي البكري.

نجدة فتحي صفوة
مذكرات رستم حيدر

■ ياسر مرزوق

ما حدث أخيراً في العراق، يؤكد أن البلد محكوم ببقائه ساحةً للصراع المذهبي في المنطقة، منذ الشقاق الأول في التاريخ الإسلامي، ولعل ما حدث في العراق تحت حكم المالكي، يرجعنا لبحث جذور الصراع السني الشيعي، الذي لم يهدأ منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة وحتى يومنا هذا، من هنا تأتي أهمية قراءة كتابنا اليوم «مذكرات رستم حيدر» الذي يوثق المشهد السياسي في العراق والأطماع الأوروبية فيه.

يقول عالم الاجتماع العراقي الدكتور علي الوردي في كتابه «لمحات اجتماعية من تاريخ العراق»: بلغ الصراع الطائفي أوْجَه، عندما حدث التنازع على العراق بين الدولتين الإيرانية والعثمانية، حيث صار أهل العراق لا يفهمون من شؤون حياتهم العامة سوى أخبار هذه الدولة أو تلك، وكل فريق منهم يدعو الله أن ينصر أحدهما على الاخرى، ولم يكن أهل العراق في ذلك الحين يعرفون شيئاً من المفاهيم السياسية الحديثة «كالوطنية» أو «القومية» أو «الاستقلال»، بل جل ما يشغل بالهم هو الإحساس الديني المتمثل بالتعصب المذهبي. ومعنى هذا أنهم لم يكونوا يعتبرون الإيرانيين أو الأتراك أجانب هدفهم احتلال البلاد والانتفاع بخيراتها، وإنما كان كل فريق منهم ينظر إلى الدولة التي تنتمي إلى مذهبه، كأنها حامية الدين ومنقذة الرعية.

قبل سقوطه ذهب صدام حسين في سنوات حكمه الأخيرة، أبعد فأبعد، في بناء ما سماه الباحث نزيه الأيوبي «الدولة الشرسة»، بحيث غدا استمراره في الحكم مساوياً لموت العراق نفسه بعد موت العراقيين، والحال أن النزعة الطائفية التي كان انفجارها أخطر ما واجهته تجربة العراق ما بعد صدام، ليست وليدة التدخل الأمريكي الذي عمقها بسبب حله للجيش واجتثاثه للبعث، بل هي أساساً مسؤولية التاريخ العراقي، خصوصاً بعدما كبتها صدام حسين طويلاً، وحينما أزيح صدام بدت الحقائق العراقية عارية تماماً. وصدام نفسه، القومي والعلماني نظرياً، بقي حتى آخر أيامه يتهم الشيعة بمساعدة الأمريكيين وخيانة العراق، وفي واحد من أقواله الأخيرة استذكر بصيغة رمزية، الوزير الشيعي ابن العلقمي، الذي تعاون مع هولاكو بعد غزو بغداد عام 1258، بكل ما لهذا الاستشهاد من دلالات.

وجذور الصراع السني الشيعي، تعود لتأسيس العراق الحديث، ففي الثلاثين من حزيران عام 1930، تم توقيع المعاهدة العراقية البريطانية، ثم في تشرين الأول عام 1932، أعلنت عصبة الأمم انتهاء الانتداب البريطاني على العراق، والذي بات بهذا أول بلد خاضع للانتدابات الأوروبية يحظى بالاستقلال، وفي العام نفسه ردد الملك فيصل عبارته الشهيرة، والتي نقلها «علي العلاوي» في كتابه «احتلال العراق» صفحة 17، فقد قال: «بهذا الخصوص، وفيما قلبي يملؤه الأسى، على القول بأنه لا يوجد شعب عراقي داخل العراق، هناك فقط جماعات مختلفة من دون عواطف وطنية، إنهم يمتلئون بالخرافات والتقاليد الدينية الزائفة من دون قواسم مشتركة فيما بينهم، إنهم بسهولة

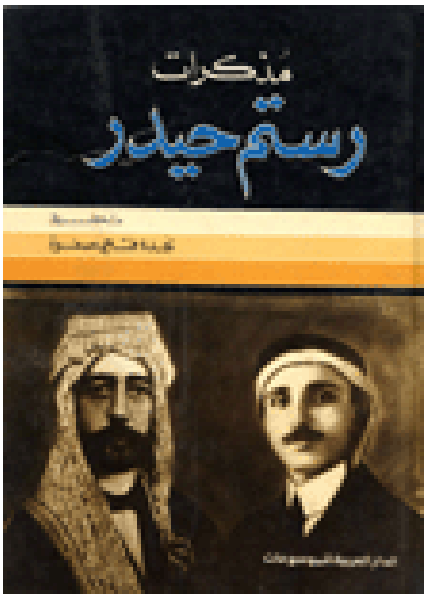

يصدقون الشائعات، وهم ميالون للفوضى ومستعدون دائماً لأن ينتفضوا ضد أي حكومة، إنها مسؤوليتنا نحن، أن نجعل من هذا الجمهور شعباً واحداً نستطيع بعد ذلك أن نقوده وندربه ونعلمه، وكل شخص على بينة من الظروف الصعبة، سوف يثمن الجهود التي سوف تبذل لإدراك هذا الهدف».

طبعاً لم يفلح فيصل في رأب الصدع بين الشيعة المحرومين من التعليم طيلة العهد العثماني، وبالتالي المحرومين من الوظائف الحكومية، وبين السنة العراقيين والعرب الذين كانوا عماد حكم الملك، وفي عام 1932 تعالت أصوات شيعية غير هامشية، للمطالبة بإعادة توزيع المناصب في الدولة توزيعاً عادلاً، وإعادة النظر في توظيف السنة العرب وعلى رأسهم ساطع الحصري، وفي الأربعينيات والخمسينيات، ومع تزايد أعداد المتعلمين الشيعة، تفاقمت حساسيتهم حيال القيادة السنية للدولة، وإذا كان غير العراقيين من السنة يثيرون استياء الشيعة، فإن القلة من غير العراقيين الشيعة، كانوا يثيرون استياء السنة العراقيين، وكان أبرز هؤلاء الشيعي اللبناني رستم حيدر، الذي استهوته القومية العربية منذ شبابه، وتطرف في التعبير عنها، فالتحق بفيصل وشغل الوزارات مراتٍ عدة، واغتيل عام 1940، ما هز الإجماع اللفظي على العروبة، والذي بدا عابرا للطوائف حينها.

مذكرات رستم حيدر كانت يوميات رجل مطلع على أدق تفاصيل السياسة العراقية في زمن الملك فيصل، تؤرخ للفترة الممتدة بين 1918/8/10 وتنتهي في 1921/3/25، وهو يذكر تاريخ اليوم، وحتى الساعة أحياناً، بعضها بضعة أسطر، وبعضها بضع صفحات، وبعضها مجرد برقيات.

في التاسع من كانون الأول 1918، غادر فيصل وحاشيته فرنسا إلى إنكلترا، ثم عاد إلى باريس في 7 كانون الثاني 1919، لحضور مؤتمر الصلح مندوباً عن الحجاز، وكان رستم حيدر المندوب الثاني، ولورنس مستشاراً للوفد ومترجماً، يكتب حيدر في مذكراته عن علاقة الفرنسيين بالقضية العربية: «يندهش الإنسان من الأمة الفرنسية ورجالها، ومن رجال الأمة الأنجلو ساكسونية. الرئيس ويلسون يلاقي الأمير مرتين (..) كأن فرنسا ليس لها علاقة بالشرق، هذه سجية عرف بها رجال الأمم السكسونية، الجد في العمل والقول، ولماذا البطء والتلاعب؟».

وعن بوادر المشروع الصهيوني يشير حيدر إلى لقاء وايزمن مع الأمير فيصل عام 1919 ومطالبته بوطن قومي لليهود. يقول وايزمان: «اليهود في العالم 14 مليوناً، كلهم يريدون أن يروا فلسطين يهودية، ولكن 6 ملايين يودّون الذهاب إليها.. أما اليوم فلا يوجد في فلسطين إلا 60 70- ألفاً من اليهود. وأما المسلمون والمسيحيون فعددهم 600 ألف. إنه شعب يريد الهجرة والمساواة، ومع الزمن إذا تمت الاكثرية لليهود فيمكنهم أن يؤسسوا حكومة ديموقراطية على أساس المساواة، وقصدهم أن يكونوا مع العرب إخواناً ليس إلا. ثم إن البلاد العربية فيها الآن 13 مليوناً، وهي تعيّش 50 60- مليوناً، فليس يوجد خطر على البلاد، لأنها واسعة جداً، من مجيء ستة ملايين يهودي».

وهو يلخص رأيه في سياسة أوربا فيقول: «لا يمكن الاتكال على أقوال حكومة أوربية، في المسائل السياسية، لأن سياستها ستتبدل حسب قوتها ومنافعها، فلا عهد ولا ذمة. قديماً كان بيكو يتدخل على الملك فيصل، لأجل إنهاء القضية حسبما يشاء، مع طلب انتداب فرنسا، ولو أعطي ذلك في حينه لتمشّت فرنسا على سياسة ربما كانت أضعف من سياستها الآن، لأن عساكرها كانت قليلة وأميركا وإنكلترا وحالة العالم كانت مساعدة جداً، ثم مضت أيام فأصبحنا نفتش على الاتفاق لديهم، وهم يتمنعون ويهددون، وقد جاء زمن كانوا يرجوننا فيه الحضور إلى أوروبا، والآن أصبحنا نرجوهم ولا يقبلون، وهكذا نسأل الله أن يرميهم بحرب ثانية في ديارهم، رأفة بالعالم».

رستم حيدر

ولد رستم حيدر لآل حيدر العائلة الشيعية اللبنانية العريقة، ودرس في اسطنبول في «المدرسة الملكية الشاهانية»، وتخرج منها عام 1910، ثم ذهب إلى باريس لمتابعة دراسته في السوربون، حيث عمل مع بعض الشخصيات العربية في المجال السياسي والوطني، للدفاع عن القضايا العربية، في جمعية «العربية الفتاة». وفي 1912 عاد من باريس، ليعمل في وطنه في حقل التعليم، إلى أن التحق بالأمير فيصل.

وفي عام 1921، تحديداً في 23 من حزيران، وصل رستم حيدر إلى العراق ليكون من أقرب مستشاري الملك فيصل، وأكثرهم تمتعاً بثقته، وكان كاتب خطبه وتصريحاته وكاتم أسراره. فكان بهذه الصفة من أقوى موجّهي سياسة الدولة العراقية الفتية. ثم اشترك خلال ثلاثينيات القرن العشرين، وزيراً في سبع وزارات. وكان في أربع منها وزيراً للمال، وفي ثلاث وزيراً للاقتصاد والمواصلات.

المواطنة وحقوق الطفل

■إعداد المحامي فارس حسّان

الطفولة مرحلة عمرية يقضيها الإنسان منذ ولادته إلى أن ينمو ويكبر، ويستطيع الاعتماد على نفسه في تأمين حاجاته الضرورية وتدبر شؤونه بنفسه، بعد أن كان يعتمد على غيره، وتؤكد ثقافة حقوق الطفل على حقوق الطفل قبل الميلاد وبعده، باعتبار أن كل إنسان هو حصيلة التاريخ التطوري لنشأة النوع البشري، مما ينعكس على المجتمع والثقافة.

غير أن الثقافة العربية ما زالت تنظر للطفل باعتباره ملكية خاصة، وليس باعتباره مواطنا له كامل حقوق المواطنة منذ ميلاده، يحكمه الاستقلال والكفاءة كمبادئ سيكولوجية نمائية يتم محاصرتها بمجموعة من المحرمات الثقافية، وانتشار ثقافة الصمت وأساليب التنشئة والتربية والضبط الاجتماعي، التي تعطل تلقائية الطفل وتقلل من فرص نمو قدراته النقدية والإبداعية، والتي تبدأ بوأد ثقافة التساؤل، إلى جانب الإسراع في تلقينه أدواره الاجتماعية، باعتباره راشدا صغيرا، مما يحرمه من طفولته في الصغر.

وفي التراث البشري إشارات مبكرة للطفولة، فقد كان أفلاطون يقول: إن الطفل يولد مزوداً بكل المعارف الكامنة في ذاته منذ ولادته، يكشفها بالتدريج مع تقدم سنه، ونمو جسمه، أما أرسطو فقد ألمح في بعض أقواله إلى أساليب في تربية الطفل، وتنشئته على السلوك القويم.

وبرزت أهمية الطفل وازداد اعتباره، حينما أقرت الأديان حقوقه واعترفت بقيمة تربيته وتنميته ورعايته، واتفقت الأديان السماوية على إقرار حقوق الطفل وصيانة حياته، والاعتراف بوجوده، قبل ميلاده، وكان الاهتمام بالطفل لدى العلماء المسلمين عملاً علمياً وتربوياً وفلسفياً أحياناً، اشتغل به العديد من العلماء كابن سينا وابن مسكويه والغزالي وابن طفيل الأندلسي وغيرهم.

وفي القرن الثامن عشر نادى «جان جاك روسو» وأضرابه من المفكرين، بالنظر إلى الطفل وكأنه عالم مستقل بذاته، يختلف اختلافا كبيراً عن الرجل البالغ في تفكيره وعقله وعاطفته ومشاعره، وطالب الناس بأن لا يحاسبوا الطفل على سلوكه وتصرفاته كما يحاسب الكهل، لأن سلوكه ناتج عن نفسية البالغ، أما «جون ديوي» فقد قال: إن رغبتنا في اعتبار نقص النضج عند الأطفال آفة لا يشفيها إلا النمو سببها: مقارنتنا الطفل بالراشد، وهي مقارنة باطلة، إذ يجب النظر للطفل كذات مستقلة، فحين نجعل من الراشد البالغ معياراً ثابتاً نقيس عليه ونعتبره الكمال، فإن هذا يضطرنا إلى النظر للطفولة وكأنها عهد نقص وقصور وحرمان، إن هذه النظرة وإن كانت مصيبة في بعض الأحيان، لكنها إذا أصبحت منظاراً نهائياً، فإنها تشير إلى غرورنا وخيلائنا، وعدم تقديرنا لما يملكه الطفل من نفسية ذاتية.

أما العلامة الانكليزي «جون لوك» في القرن السابع عشر، فقد قال: إن الأطفال يولدون وكأنهم صفحات بيضاء تكتب عليها المعلومات يوماً بعد يوم، وهكذا نجد أن النظرة للطفولة اختلفت باختلاف العصور، إلى أن لاقت في العصور الحديثة بالغ الاهتمام من العلماء والباحثين ورجال القانون.

حقوق الطفل

حقوق الطفل، جزء من حقوق الإنسان، بل هي أشمل واوسع، باعتباره الحلقة الأضعف، وباعتبار حقوق الطفل تسعى لجعله الأفضل والأقوم من البداية، وتحصينه منذ نشأته بما يلزم، لضمان صيرورته وأداء دوره في بناء المجتمع الإنساني، وفي عام 1989، أقرّ زعماء العالم حاجة أطفال العالم إلى اتفاقية خاصة بهم، لأنه غالباً ما يحتاج الأشخاص دون الثامنة عشرة إلى رعاية خاصة، وحماية لا يحتاجها الكبار، وتعتبر اتفاقية حقوق الطفل، القانون الدولي الأول الذي يلزم الدول الأطراف من ناحية قانونية بدمج السلسلة الكاملة لحقوق الإنسان، أي الحقوق المدنية والسياسية، إضافة إلى الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وقد حققت الاتفاقية القبول العالمي تقريباً، وتم التصديق عليها حتى الآن من قبل 193 طرفا، وهو عدد يفوق عدد الدول التي انضمت إلى منظومة الأمم المتحدة، أو الدول التي اعترفت باتفاقيات جنيف.

وتتضمن الاتفاقية 54 مادة، وبروتوكولين اختياريين، وهي توضّح بطريقة لا لبْس فيها حقوق الإنسان الأساسية، التي يجب أن يتمتع بها الأطفال في أي مكان -ودون تمييز- وهذه الحقوق هي: حق الطفل في البقاء، والتطور والنمو إلى أقصى حد، والحماية من التأثيرات المضرة، وسوء المعاملة والاستغلال، والمشاركة الكاملة في الأسرة، وفي الحياة الثقافية والاجتماعية.

وتتلخص مبادئ الاتفاقية الأساسية الأربعة في: عدم التمييز، تضافر الجهود من أجل المصلحة الفضلى للطفل؛ والحق في الحياة، والحق في البقاء، والحق في النماء، وحق احترام رأي الطفل.

وحقوق الطفل، وكل حق من الحقوق التي تنص عليها الاتفاقية بوضوح، تتلازم بطبيعتها مع الكرامة الإنسانية للطفل، وتطويره وتنميته المنسجمة معها. وتحمي الاتفاقية حقوق الأطفال، عن طريق وضع المعايير الخاصة بالرعاية الصحية والتعليم، والخدمات الاجتماعية والمدنية، والقانونية المتعلقة بالطفل.

إن اتفاقية حقوق الطفل، التي تستند إلى أنظمة قانونية وتقاليد ثقافية متنوعة، تُشكل مجموعة من المعايير والالتزامات المتفق عليها عالمياً، وغير الخاضعة للتفاوض. وتوضح هذه المعايير التي يطلق عليها أيضاً حقوق الإنسان: الحد الأدنى من الاستحقاقات والحريات التي يجب على الحكومات احترامها، وهي مبنية على احترام كرامة الفرد وذاته، دون أي نوع من أنواع التمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو القدرات، لذلك تنطبق جميع هذه المعايير على البشر في كل مكان. وتُلزم هذه الحقوق الحكومات والأفراد على حد سواء، بعدم انتهاك الحريات المماثلة للآخرين. وهي وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة؛ وترتبط ببعضها ارتباطا وثيقا بحيث يستحيل إعطاء الأولوية لأحد الحقوق على حساب حقوق أخرى.

عن المواطنة وحقوق الطفل

المواطنة هي المحرك الذي يعنى بتفعيل حقوق الإنسان، وتحويلها من منظومة قانونية مجردة إلى منظومة سلوكيات، وأفعال تُمارس طبيعيا وبشكل محسوس، فلا جدوى من حقوق الإنسان، في غياب دينامية المواطنة، لأنها أكثر الآليات صدقاً لتأكيد عالمية هذه الحقوق وترابطها، وأوضحها نهجاً لترجمة قيمها ومبادئها إلى واقع ملموس، يعيشه الأفراد والجماعات على كافة المستويات، فالتربية الشاملة على المواطنة وحقوق الإنسان، تتصل بنشر قيم الحرية والكرامة، وترسيخ سلوكيات المساواة والتسامح والديمقراطية والاختلاف، في مختلف مراحل نمو الفرد وتطوره الفزيولوجي والعقلي والوجداني، وعبر مختلف المؤسسات التربوية والاجتماعية، مثل الأسرة والتعليم الأولي، والأنشطة المدرسية ووسائل الإعلام، ومؤسسات التنشيط والتثقيف.

وكما ذكرنا سابقاً، فإن حقوق الطفل هي جزء من منظومة حقوق الإنسان، التي يعرفها «جاك دونللي» بوصفها الحقوق اللصيقة بالشخصية الإنسانية التي نصت عليها المواثيق الدولية، والتي يتمتع بها الإنسان ولا يجوز تجريده منها لأي سبب كان، بصرف النظر عن كل مظاهر التمييز مثل: الدين، واللغة، واللون، والأصل والعرق، والجنس، وغير ذلك.

وبعيداً عن أن المجتمع الذي ترسخ فيه مبادئ المواطنة، يتيح للحقوقيين والناشطين المطالبة بحقوق الأطفال وصيانتها، والوقوف في وجه انتهاك هذه الحقوق، فهناك علاقة غير مباشرة بين حقوق المواطنين البالغين، والأطفال في عهدتهم، فكثير من أنواع حماية حقوق الإنسان، الخاصة بالبالغين، تقوم على أساس مفهوم كفالة تمتُّع الشخص البالغ بفرصة اتخاذ القرارات التي تؤثر عليه، أو بفرص تمثيل آرائه، ومثال ذلك قانون اللاجئين، الذي ينص على أن لكل شخص الحق في العودة إلى بلده. مع ذلك، فإن القدرة على ممارسة هذا الحق تعتمد على حصول اللاجئ على جميع المعلومات ذات الصلة، والفهم المطلوب، لاتخاذ قرار سليم، ومن الواضح أن الطفل الرضيع لا يستطيع اتخاذ هذه القرارات، وأنه يعتمد على الأشخاص الأكبر منه، وتتفاوت قدرات الأطفال الأكبر سناً على اتخاذ القرارات طبقا لشخصياتهم الفردية وتبعاً لأعمارهم، إلا أنها تبقى متلازمة مع صيانة حقوق البالغين ضمن منظومة المواطنة.

كما أن الوعي بمقومات المواطنة، وحقوق الطفل، يُكتسب بالتعليم والتأهيل، عن طريق الأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام، والثقافة، والمجتمع، وإذا كانت كل هذه القنوات تتكامل أدوارها في إشباع الأجيال بقيم المواطنة، فإن نتائجها لابد وأن تكون ملموسة، في تسريع وتيرة ارتقاء المجتمع وتحضره، ويحدد المكتب الدولي للتربية، أربعة أبعاد للتربية على المواطنة وهي:

حقوق الإنسان، المشتملة على كونية حقوق الإنسان، والمساواة في الكرامة، والانتماء إلى المجتمع، والديموقراطية، لإعداد الفرد للحياة السياسية والمدنية، والتنمية لإكساب اليافعين والشباب الكفاءات والمؤهلات الضرورية، لمواكبة التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية في محيطهم، والسلام: كنتيجة لسيرورة المواطنة المستمدة من حقوق الإنسان، والهادفة للتنمية المستدامة

تاريخ من لا تاريخ لهم
يوميات سجين

■ أحمد سويدان
1991 - 1994

اليوم الخامس عشر 11/15

أليس اليوم الذكرى الواحدة والعشرين لحركة «التصحيح»؟ أليس يوافق حرب تشرين «التحريرية»؟ لذا غالبا تعلو الإشادات والبلاغات واللغويات بقائد «المسيرة» في الصحف أولاً، وعلى لسان أعضاء «مجلس الشعب». أسمع إلى كلمة رئيس المجلس، وهذا شيء منها: (سر بنا أيها الرئيس الأمين، والمأمون على بركة اللّه، ونحن معك، ويدُنا في يدك، وقلوبنا مع قلبك، وعقولنا مع عقلك. نعاهدك نحن أبناء الشعب وألسنته، من بيتنا العتيق المضمخ بدم شهداء المجد والحرية.

منذ نصف قرن نقول ما قال الأسلاف العظام لسيدهم وسيدنا الرسول العربي الكريم: (إذهب أنت وربك فقاتلا إنا معكم مقاتلون)، فقاتل بالسيف حيناً وبالفكر حيناً وبالصبر حيناً آخر).. إلخ.

بنفس الوقت وللتاريخ وللذكرى.. جاءت اليوم والبارحة، وقبل البارحة ثلاث دفعات من المساجين من تدمر عددها 167 سجيناً لا يوجد بينهم من يحمل ملامح البشر، أوزانهم بخفة الريشة.. هذا مكسور الظهر، وهذا لا يستطيع النهوض وهذا منحن. حتى أن رأسه يصل أخمص قدميه، وذاك متدل اللسان وجاحظ العينين.

كذلك كان لعاب البعض دائم النزول.. يمضون إلى ساحة التنفس زحفاً، وجراً.. لهم رؤوس صغيرة من قلة الغذاء ومن ضرب السياط والعصي.

هنا مناظر تقشعر لها الأبدان، وهناك في مجلس الشعب بغال تكدّس علفها حتى عافت الشبع فأخذت ترفس على هواها، وتبول على طعامها.

اليوم السادس عشر 11/16

يوم آخر من المسخرة الصحافية ومن «التراجيديا» أسسها الحزب الواحد، هكذا النموذج البغيض الذي سيودي بنا إلى الطريق المسدود. إنه (أي الحزب الواحد) ما فتئ يقدم الشخصيات الفردية والكارزمية، المفعمة بالمجد الهلوسي.

وعندما تقرأ صحف القطر وتسمع إلى «زعبرات» المسؤولين والقصائد والتسبيحات، والرسائل المفبركة إلى مجلس «الشعب».. كل ذلك ماذا يعني؟

في الوقت عينه ترى السجون مختنقة بالبشر من أصقاع القطر، وباللبنانيين والفلسطينيين أيضاً.

إن المظاهرة الصحافية التي يقوم بها قادة النظام في الحزب والسلطة تعكس شعور العظمة عند الحاكم، لنسمع إلى المدعو عبد اللّه الأحمر من قادة الحزب ماذا يقول: (الحركة التصحيحية بحد ذاتها لم تأت من فراغ، بل جاءت نتيجة الاستعداد المتراكم عند الحزب والجماهير لمواجهة ما يطرحه الواقع من مهام ومسؤوليات، فهي متجذرة في تاريخ حزبنا ونضاله ومسيرته المستمرة، وجاء قيامها نتاجاً لهذا الاستعداد المتراكم عند الحزب والجماهير لمواجهة ما يطرحه الواقع من مهام)..

(إن الخيار أيضاً أن تقوم ثورة آذار بالتصدي للمعوقات الذاتية والموضوعية، وإما أن تسقط تحت عجلة هذه المعوقات ويتراجع دورها وفعلها في التاريخ).

أية ثورة وأي آذار وأي شباط فيما بعد، هذا الذي جاء إلى الحكم بذات رُبوبية لا اعتبار عندها لآذار أو شباط أو ثورة أو حزب.

السلطة الفردية للأسد مستمرة، وهذا باترك سيل في كتابه عن الأسد يؤكد أن السلطة في سورية لا يشبهها بالعالم أحد، وفيها يتفرد الرئيس بكل شيء، حتى أن أربعة أو خمسة أشخاص فقط هم المسموح لهم الاتصال الهاتفي به.

الرعب والقمع ملأ سورية ولبنان.. آلاف بل عشرات الآلاف من المعتقلين، عشرات الآلاف من المفقودين. آلاف المُعدَمين.. وهذا الغلاء.

اليوم السابع عشر 11/17

أذكر بمناسبة عيد ميلاد (بورقيبه) السبعين، أقيمت مباراة شعرية بحضور جمع من الأدباء والسياسيين وقيادات الحزب الحاكم، وفي نهاية المباراة قال: (يجب أن أكشف لكم، كما لبقية الشعب وجهاً آخر من وجوه شخصية بورقيبه، فهو ليس فقط ذا عبقرية سياسية انتصر بها على الاستعمار الفرنسي (!) بل هو شاعر كبير أيضاً، لذلك فقد قررت أن يتم تجديد هذه المباراة الشعرية كل عشر سنوات، وسوف ألقاكم ثانية في عام 1983 بمناسبة عيد ميلادي الثمانين، ومن ثم في ميلادي التسعين، ومن ثم في عيد ميلادي المئة).

إن الذي يستمع الآن إلى خطابات أعضاء مجلس الشعب بمناسبة تجديد البيعة يصاب بالذهول والانشداه، إذ إن المرء لا يصدق أبداً أن هذا القطيع الغائص في الجعجعة، خرج منه الشهبندر والزهراوي والكواكبي وعبد القادر الجزائري وعبد الكريم الخطاب وعمر المختار، وسلطان الأطرش، أبداً. هذا الشعب أفرز مثل: رفعت الأسد، وبرزان، وحسن الأردن وعبد الإله وجمال مبارك، وسيف الإسلام القذافي، وسلسلة العلوج التي لا تنتهي.

إننا نحمل الكثير من الأوهام حول شعوبنا من المحيط إلى الخليج، فهي شعوب بلا كرامة ولا دين ولا وطن، وهي تركت أساس الأمور لحكام كالقوادين يسيّرن أمور أمن الوطن القومي من خلال فرقعة كعاب أحذيتهم على بلاط بيوت الخلاء.

أين النخب السياسية وأي تهافت تمارسه باسم الدستور، وباسم القانون وباسم الحق؟

سمعت الحديث الديني الذي يبثه مروان شيخو وهو ابن أخت مفتي الجمهورية كفتارو، من إذاعة دمشق وهو يقول عن حافظ الأسد بخشوع أنه بعد اللّه، بل يصل في عظمته إلى اللّه نفسه.

المغفور له بورقيبة داحر فرنسا والذي سيبقى إلى الأبد مستبداً يدوس على عنق الحرية والتعددية في تونس، البالغ الآن من العمر 88 عاماً والمحجوز في قصر من قبل قائد الانقلاب عليه زين العابدين وهو يبول على نفسه بعد أن بالت عليه أمريكا صديقته المصطفاة..

أين الشعب وأين النخب الوطنية كي تسقطه، وتقطع الطريق على الانقلاب الاستبدادي الأمريكي؟

وفي المؤتمر التاسع للحزب الحاكم الوحيد في تونس عام 1976، وبعد فصل المستيري (وهو وزير داخلية سابق حاول نشر التعددية والليبرالية)، أبطل بورقيبه جميع القرارات المتخذه في المؤتمر الثامن، ورتب أجواء انتخابه رئيساً مدى الحياة.

تتكرر الجوقة و«المايسترو» في بلدنا.

كانت لحظة مهمة، فغرقت بها وتخليت عن كل ما حولها وخسرته. بل إني لم أخسر شيئاً، فلقد ربحت الأهم.
ريف سوريا - 2014 | تصوير: باسل حسو

في غزة | عمل للفنان أنس سلامة

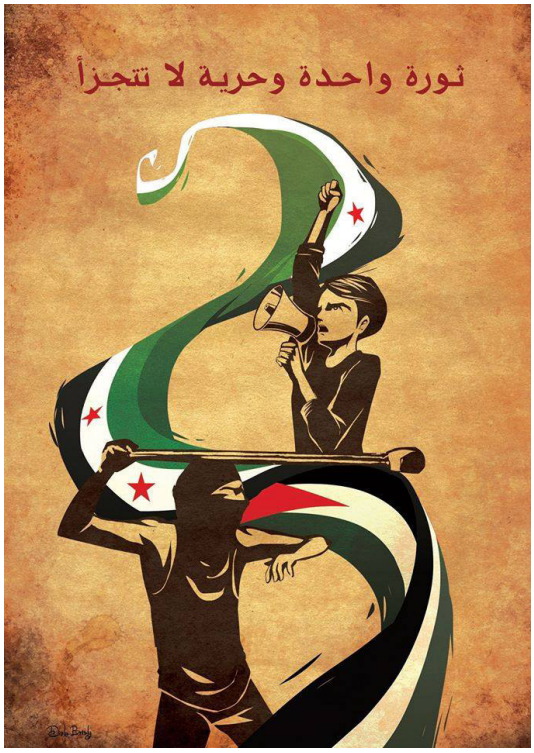

عمل للفنانة: ديالا برصلي

لا تستجدوا العرب فالأموات لا يستجّدون

■ زليخة سالم

بين استشهاد الطفلين محمد الدرة، ومحمد أبو خضير شهد العالمين العربي والأجنبي سقوطاً أخلاقياً مريعاً، وخاصة العربي الذي يقف متفرجاً على نزيف الدم الفلسطيني والسوري، رغم متاجرتهم بالقضية الفلسطينية عقود من الزمن.

عشرات الآلاف من الأطفال والنساء والشباب والمسنين السوريين والفلسطينيين، يسقطون يومياً بوسائل وعقلية واحدة، وربما بإدارة واحدة، والمشترك في الاعتداء عليهم هو استهداف المدنيين والأطفال والنساء والمسنين تحديداً، والمدارس، والأماكن الشعبية المكتظة، والأسواق، والمشافي، والمراكز الصحية، وسيارات الإسعاف، والمسعفين، والحصار، تحت ذرائع مكافحة الإرهاب، والإرهابيون الحقيقيون يجولون ويصولون بدعم الحكومات العربية.

أربعة أطفال استهدفتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي وهم يلهون على شاطئ البحر، وغيرهم يقضون تحت الأنقاض، بحجة الرد على إرهاب حماس، وحرق الطفل محمد أبو خضير وهو حي، واستخدام الغازات السامة على المدنيين، وهدم البيوت، وتهجير الأهالي، تذكرنا بجرائم مماثلة ارتكبتها قوات الأسد بقتل الطفل حمزة الخطيب وتمر الشرعي تحت التعذيب وتقطيع أعضائهم، وذبح الأطفال بالسكاكين والسواطير وإحراقهم في الحولة وبانياس وغيرهما، واستهداف الأهالي في الأفران، والأطفال في المدارس، وضرب المدنيين بالسلاح الكيميائي، وتدمير مدن بأكملها وتسويتها بالأرض، وتهجير نصف السكان من بيوتهم، بحجة مماثلة مكافحة الإرهابيين، ومواجهة المؤامرة الكونية، مع الفارق أن نظام الأسد يقتل ما يفترض أنه شعبه.

وكالعادة صمت عربي ودولي مخز عن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على غزة، وحصارها، وتأييد أميركي وروسي وأوروبي علني، ودعم إيراني من الخلف، لما يجري، وعجز مجلس الأمن الدولي حتى عن إدانة الاعتداء الإسرائيلي، كما عجز عن إدانة العدوان الأسدي على الشعب السوري، لأن اللوبي المؤيد لإسرائيل هو المتحكم بقرارات مجلس الأمن،وكثيرون يحملون حركة حماس مسؤولية الحرب التي تشنها إسرائيل حالياً، متناسين أن ضحايا هذه الحرب القذرة هم من الشعب الفلسطيني وأطفال غزة المحاصرة منذ سنوات من قبل إسرائيل ومصر، ووصل الخزي بالإعلام المصري بأن يحرض إسرائيل على ضرب حماس وتدميرها على الرغم من أن المئات من الشهداء الذين سقطوا جراء العدوان وآلاف الجرحى هم من المدنيين، وغالبتهم من الأطفال، كما فعلت الحكومة المصرية بتحميل حماس دماء الفلسطينيين بإعلانها أنه كان بإمكانها إنقاذ عشرات الأرواح لو قبلت مبادرة الهدنة المصرية.

المبادرة المصرية التي سارعت إسرائيل للموافقة عليها لأنها حيكت بالاتفاق معها، لفرضها على فصائل المقاومة الفلسطينية التي علمت بها من وسائل الإعلام كما صرح بذلك المتحدثون باسم حركة حماس وكتائب القسام، وحركة الجهاد الإسلامي، وترى فيها مبادرة إذلال وخنوع لإبقاء الوضع على ما هو عليه قبل العدوان، ولإنقاذ الحكومة الإسرائيلية من المأزق الذي تمر به الآن، والملفت موافقة السلطة الفلسطينية عليها بعد كل الدماء التي نزفت والإصرار على تنفيذها دون التعديلات المطلوبة من فصائل المقاومة، واستجداء الجامعة العربية التي لم تخدم القضية الفلسطينية عبر تاريخها، وهل يستجدى الأموات.

ولم تكتف الحكومة المصرية باستخدام معبر رفح كسلوك انتقامي وانتقائي ضد الفلسطينيين سابقاً وحالياً، والمساهمة في استمرار حصار القطاع كما تفعل إسرائيل تماماً، بل أغلقته الآن في وجه الجرحى الذين أصيبوا جراء العدوان الإسرائيلي، بحجج وذرائع تفتقد لأدنى معايير الإنسانية.

وبغض النظر عن موقفنا من حماس، وعن انضوائها تحت عباءة الاستعمار الإيراني، وعن الدور الذي يمكن أن تكون إيران وحليفتها إسرائيل قد افتعلته في هذا الوقت بغطاء دولي، لإغراق المنطقة في حريق، يبعد الأنظار عن تمددها في المنطقة، إلا أن الواجب الأخلاقي والإنساني « إذا لم نقل واجبات أخرى كفرنا بها جميعاً كالروابط الأخوية والعربية والإسلامية » يحتم علينا الوقوف مع الشعب الفلسطيني في محنته المستمرة منذ عشرات السنين، وحقه في الدفاع عن نفسه، والعيش بحرية وكرامة، واستعادة أرضه واستقلاله.

حرب غير متكافئة يخوضها الشعب الفلسطيني، فخلال 12 يوم من الاعتداء الإسرائيلي على غزة استشهد أكثر من 300 شخصاً، وجُرح الآلاف، 55 ٪ منهم من الأطفال والنساء والشيوخ، وتدمر أكثر من 1600 منزلاً، وتهجر الآلاف، إضافة إلى تدمير العديد من المراكز الطبية والمدارس، وسيارات الإسعاف، على الرغم من مئات الصواريخ التي أطلقتها حماس على إسرائيل « وصلت إلى حوالي 1500 صاروخ، إلا أن الإصابات لديهم لم يتجاوز عدد أصابع اليد حيث قتل عسكريين وأصيب آخرون، وما زالت التهديدات من قبل الفصائل الفلسطينية بمفاجآت مستمرة، ولا ندري إذا كانوا ينتظرون إبادة سكان غزة بالكامل حتى يخرجونها.

صواريخ حماس أثارت العديد من الأسئلة حول مدى فاعليتها، لأنها لا تنفجر، وسقطت جميعها «باستثناء التي اعترضتها القبة الحديدية « في أماكن غير محددة ولم تتسبب بأية إصابات تذكر، أو خسائر بشرية أو مادية مكان سقوطها كما تفعل الصواريخ والقذائف الإسرائيلية في القطاع، ما جعل الكثيرون يشبهونها بحرب تموز التي افتعلها حزب الله عام 2006، والتي مازال حسن نصر الله يتغنى بالانتصار فيها على الرغم من الخسائر الكبيرة البشرية والاقتصادية والبنى التحتية التي دفعها لبنان، بما لا يقارن مع خسائر إسرائيل.

العدوان الإسرائيلي على غزة كشف بوضوح أكبر موقف المليشيات التي تدعي المقاومة مثل حزب الله الذي يضرب إسرائيل في سورية، ومليشيات الأسد التي تقتل الفلسطينيين وتحاصرهم وتجوعهم وتهجرهم للمرة الثانية من مخيماتهم داخل سورية، وداعش والنصرة التي أسست وتؤسس خلافات وإمارات إسلامية للدفاع عن الإسلام والمسلمين، وهي تتمدد بدعم إيراني وإسرائيلي في أرجاء الوطن العربي كله بموافقة دولية، وتقتل وتنكل بالمسلمين وتهجرهم من بيوتهم للاستيلاء على بيوتهم وعلى ثروات السورية والعراقية النفطية وغيرها.

شعبنا الفلسطيني في غزة نحن نشعر بكم الآن أكثر من أي وقت مضى، لأننا نعيش نفس العدوان، والمأساة التي تعيشونها منذ عقود، من قتل وتدمير وتهجير، واغتصاب للحقوق والممتلكات، والتشرد في المخيمات، ولن ننسى دماء الفلسطينيين التي امتزجت مع دمائنا على التراب السوري دفاعاً عن الحرية والكرامة، ومعاً سننتصر لقضايانا العادلة والمحقة.

شهداء سوريا

مجموع الشهداء (100551)

دمشق: 6819
ريف دمشق: 23029
حمص: 13370
درعا: 9079
إدلب: 10895
حلب: 19937
دير الزور: 6017
الرقة: 1182
السويداء: 78
حماة: 6648
اللاذقية: 984
طرطوس: 357
الحسكة: 700
القنيطرة: 753

8070 عدد الأطفال الذكور
3684 عدد الأطفال الإناث
7374 عدد الإناث
27987 عدد العسكريين
72556 عدد المدنيين

المصدر: مركز توثيق الانتهاكات في سوريا 19 / 7 / 2014
http://www.vdc-sy.info/

تمت طباعة وتوزيع هذا العدد من قبل مطبعة سمارت ضمن مشروع دعم الإعلام السوري الحر